

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Syrian Virtual University



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الافتراضية السورية

العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية

دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية

Factors Affecting the Profitability of Islamic Banks

A Case Study on Islamic Banks in Syria

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد:

الطالبة إيمان سمير البيج

Iman-119568

إشراف:

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري

العام الدراسي

2020م/1442هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ
رَبِّ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ

سورة طه: 114



إلى من يعجز اللسان عن شكرهم وتقف الكلمات حائرة في وصف فضلهم...

والديّ العزيزين

إلى الغائبين عن عيني الحاضرين في قلبي

أخويّ العزيزين

إلى كل باحث وطالب علم..

أهدي هذا الجهد المتواضع



الباحثة

مَشَاهِدٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى.

عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم " لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ " فإنه يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من وقف إلى جانبي خلال فترة بحثي، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل المشرف على المشروع الدكتور معاذ الشرفاوي، الذي قدم لي الدعم والتوجيه حتى أبصر هذا العمل النور.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس في برنامج ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال في الجامعة الافتراضية السورية.

وأتقدم بوافر التقدير والامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بمناقشة المشروع وعلى دورهم الكبير في إثرائه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه الدراسة سواء بالخبرة أو الإرشاد.

ملخص مشروع البحث

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية السورية، حيث تم تقسيمها إلى عوامل خارجية ومصرفية لا يمكن للمصارف التحكم بها، وعوامل داخلية تقع تحت سيطرة الإدارة مباشرة.

وتألف مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وهي ثلاثة مصارف. حيث تم الاعتماد على الإفصاحات الربعية من عام 2010 م وحتى عام 2020 م وتحليلها إحصائياً باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية عبر برنامج Eviews وبرنامج SPSS الإحصائي.

وقد تم بناء نموذجين لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد واختبار السببية. حيث تم دراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة في نسبة السيولة، وحجم المصرف، والربح الناجم عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي، والربح بعد استبعاد تقييم مركز القطع البنوي، ومعدل كفاية رأس المال، والمحظة الائتمانية، وتغير سعر الصرف، والعقوبات الاقتصادية، والمتغير التابع الذي تم قياسه عبر مؤشرين هما معدل العائد على متوسط الأصول ROAA ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE.

وخلصت الدراسة في النموذج الأول الذي يقيس معدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى وجود علاقة طردية معنوية مع كل من (تغير سعر الصرف وصافي الربح دون تقييم القطع البنوي والمحظة الائتمانية والأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي)، وعلاقة عكسية معنوية مع كل من (حجم البنك ومعدل كفاية رأس المال والعقوبات الاقتصادية).

أما في النموذج الثاني الذي يقيس معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول فتبين وجود علاقة طردية معنوية مع كل من (تغير سعر الصرف وصافي الربح دون تقييم القطع البنوي والأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي)، وعلاقة عكسية معنوية مع كل من (حجم البنك ومعدل كفاية رأس المال). وعلاقة عكسية غير معنوية مع كل من المحظة الائتمانية والعقوبات الاقتصادية.

بالإضافة لوجود علاقة طردية غير معنوية بين السيولة والربحية بمؤشرها.

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من الحلول والمقترحات أهمها دراسة إمكانية تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بالإضافة لدراسة إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي رقم 29. مع ضرورة الاستمرار بتحسين المحظة الائتمانية وتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: الربحية، المصارف الإسلامية السورية، ROAA، ROAE.

المحتويات

ب.....	الإهداء
ج.....	شكر وتقدير
د.....	ملخص مشروع البحث
ه.....	المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	قائمة الملاحق

1..... الفصل الأول: الإطار العام والمنهجي للبحث

2.....	مقدمة
2.....	مشكلة البحث
3.....	أهداف البحث
3.....	أهمية البحث
3.....	حدود البحث
4.....	متغيرات البحث
4.....	فرضيات البحث
5.....	منهجية البحث
6.....	الدراسات السابقة
14	التعليق على الدراسات السابقة

15 الفصل الثاني: ماهية المصارف الإسلامية

16.....	المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية
16	أولاً: نشأة المصارف الإسلامية في العالم
17	ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية في سورية

18.....	المبحث الثاني: نمو الصيرفة الإسلامية
18	أولاً: نمو الصيرفة الإسلامية في العالم
20	ثانياً: نمو الصيرفة الإسلامية في سورية
22.....	المبحث الثالث: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها
22	أولاً: تعريف المصارف الإسلامية
24	ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية
25.....	المبحث الرابع: أهداف المصارف الإسلامية
27	الفصل الثالث: العوامل الخارجية والمتعلقة بالنظام المصرفي المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية
28.....	المبحث الأول: مفهوم الربح والربحية ومؤشرات قياس الربحية
28	أولاً: مفهوم الربح والربحية
29	ثانياً: مؤشرات قياس الربحية
32.....	المبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الربحية
32	أولاً: العوامل السياسية والاقتصادية
33	ثانياً: الثقافة الاجتماعية والتوجه الديني
33	ثالثاً: الوعي المصرفي والتحايل
34	رابعاً: سعر الصرف
36	خامساً: التضخم
38	سادساً: الناتج المحلي الإجمالي
39	سابعاً: حوكمة الدولة
42.....	المبحث الثالث: العوامل المتعلقة بالنظام المصرفي:
42	أولاً: التشريعات القانونية والضوابط المصرفية
43	ثانياً: السياسة النقدية
44	ثالثاً: المنافسة والحصة السوقية
44	رابعاً: أسعار الفائدة
45	خامساً: سوق الأوراق المالية
46	الفصل الرابع: العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية

47	المبحث الأول: العوامل ذات الصلة بالمنظمة.....
47	أولاً: عمر المصرف
47	ثانياً: عدد الفروع والموظفين
48	ثالثاً: نوع البنك
49	المبحث الثاني: حجم المصرف وإدارته.....
49	أولاً: حجم المصرف
51	ثانياً: إدارة المصرف
51	1. إدارة السيولة
53	2. إدارة النفقات
54	المبحث الثالث: العوامل المتعلقة بمصادر واستخدامات الأموال.....
54	أولاً: الودائع
56	ثانياً: رأس المال
57	ثالثاً: معدل كفاية رأس المال
59	المبحث الرابع: إدارة المخاطر.....
59	أولاً: المخاطر المشتركة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية
63	ثانياً: مخاطر خاصة بالمصارف الإسلامية
67	الفصل الخامس: الدراسة العملية والتحليلية.....
68	المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية.....
68	أولاً: مجتمع الدراسة
68	ثانياً: لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية
70	ثالثاً: أداة الدراسة
71	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي.....
72	أولاً: الإحصاء الوصفي
73	ثانياً: تحليل الارتباط
75	ثالثاً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد

81	رابعاً: تحليل السببية
83	خامساً: اختبار الفرضيات
85	المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات
85	أولاً: الاستنتاجات
86	ثانياً: المقترحات
87	المراجع
87	المراجع باللغة العربية
90	المراجع باللغة الانكليزية
93	الملاحق
97	<i>Abstract</i>

قائمة الجداول

- جدول 1 الدراسات السابقة 13
- جدول 2 معلومات عامة عن المصارف الإسلامية في سورية 17
- جدول 3 شرح المتغيرات وطريقة حسابها 70
- جدول 4 الإحصاءات الوصفية 72
- جدول 5 تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة 73
- جدول 6 تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة 74
- جدول 7 ملخص النموذج الأول 75
- جدول 8 تحليل الأنوفا 75
- جدول 9 نتائج تحليل الانحدار المتعدد 76
- جدول 10 ملخص النموذج 78
- جدول 11 تحليل الأنوفا 79
- جدول 12 نتائج تحليل الانحدار المتعدد 79
- جدول 13 نتائج تحليل السببية 81
- جدول 14 اختبار الفرضيات 83

قائمة الأشكال

- الشكل 1 متغيرات البحث.....4
- الشكل 2 نمو أصول مؤسسات التمويل الإسلامي 2012-2019 وحصّة المصارف الإسلامية منها...18
- الشكل 3 العوامل التي ساعدت على تشكيل التمويل الإسلامي عام 2019.....19
- الشكل 4 قيم مؤشر IFDI لسورية.....20
- الشكل 5 ترتيب الدول الخمس الأولى وفقاً لمؤشر FRDI ومؤشر CSR.....21
- الشكل 6 خصائص المصارف الإسلامية.....24
- الشكل 7 أهداف المصرف الإسلامي.....26
- الشكل 8 مؤشرات الربحية.....30
- الشكل 9 متوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار 2007-2020.....35
- الشكل 10 مقارنة الدخل الصافي مع دخل القطع البنوي.....36
- الشكل 11 مؤشر أسعار المستهلك 2010-2019.....37
- الشكل 12 نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري بين عامي 1991-2018.....39
- الشكل 13 مؤشر الحوكمة العالمي لسورية من عام 1996 حتى 2019.....41
- الشكل 14 الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.....45
- الشكل 15 عدد فروع وموظفي المصارف الإسلامية السورية حتى عام 2019.....48
- الشكل 16 حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية 2010-2020.....56
- الشكل 17 تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.....66
- الشكل 18 نبذة عن المصارف الإسلامية العاملة في سورية.....69
- الشكل 19 ترتيب العوامل المؤثرة في الربحية ROAE من حيث القوة.....78
- الشكل 20 ترتيب العوامل المؤثرة في الربحية ROAA من حيث القوة.....81

قائمة الملاحق

- 93 الملحق رقم 1 قرار مجلس النقد و التسليف رقم 588/م ن//ب4
- 94 الملحق رقم 2 قرار مجلس النقد و التسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007
- 95 الملحق رقم 3 القرار مجلس النقد و التسليف رقم 362 لعام 2008
- 96 الملحق رقم 4 التعميم رقم 16/8234/ص بتاريخ 2017/10/2

الفصل الأول: الإطار العام والمنهجي للبحث

ويشتمل على:

- مقدمة
- مشكلة البحث
- تساؤلات البحث
- أهداف البحث
- أهمية البحث
- متغيرات البحث
- فرضيات البحث
- حدود البحث
- خطة ومنهجية البحث
- الدراسات السابقة

مقدمة

يؤدي النظام المصرفي دوراً هاماً في النظام الاقتصادي، حيث يعتمد الاستقرار المالي لأي دولة على موثوقية نظامها المصرفي. وتعتمد سورية النظام المصرفي المختلط حيث توجد فيها قوانين وتشريعات خاصة لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية. وتشارك المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية بكونها مؤسسات مالية تهدف إلى الربح، مع وجود فروقات جوهرية في الأسس والمبادئ والمعايير التي تقوم عليها والوسائل والآليات التي تعتمدها في تحصيل هذا الربح. وبعد مرور ما يقارب الثلاثة عشر عاماً على بداية عمل المصارف الإسلامية في سورية، أصبح من الضروري تقييم هذه التجربة والبحث في سبل نجاحها والعوامل التي من شأنها أن تزيد من ربحيتها. خاصةً أن معظم الدراسات المصرفية والإحصاءات التي تركز على منطقة الشرق الأوسط باتت تستبعد سورية من عيناتها المدروسة نتيجة للأزمة وأثرها على القطاع المصرفي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد أهم العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية في سورية وحجم الأثر الناتج عنها، لمساعدة هذه البنوك في معرفة العوامل الإيجابية وتعزيزها والتخفيف من العوامل السلبية لضمان استمرار مسيرة هذه البنوك ونجاحها في تحقيق أهدافها. ويمكن عكس سؤال البحث الرئيس كالاتي:

ما هي العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية وما هو حجم الأثر الناتج عنها؟
ويتفرع عنه مايلي:

- 1- ما هي العوامل المصرفية الداخلية التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية وما هو حجم الأثر الناتج عنها؟
- 2- ما هي عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية وما هو حجم الأثر الناتج عنها؟

أهداف البحث

هدف البحث إلى اختبار العلاقة بين ربحية المصارف الإسلامية وبعض العوامل الداخلية والخارجية. وسعى لتحقيق مايلي:

- 1- تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية وحجم الأثر الناجم عنها.
- 2- تحديد العوامل الخارجية (الاقتصاد الكلي) المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية وحجم الأثر الناجم عنها.
- 3- ترتيب العوامل المؤثرة في الربحية بحسب قوة تأثيرها.
- 4- تسليط الضوء على الحقائق الرئيسة المتعلقة بالأداء المصرفي الإسلامي والتي يمكن أن تساعد كل من متخذي القرار في المصارف وصناع القرار والسياسة المصرفية بشكل عام.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من نواحٍ متعددة، فهو يتناول قطاع اقتصادي مهم يسهم في تمويل التنمية الاقتصادية، وتبرز أهميته من خلال الناحيتين العلمية والعملية:

الأهمية العلمية: من خلال دراسة متغيرات جديدة من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية، وترتيب هذه العوامل بشكل علمي من حيث أولويتها في التأثير.

الأهمية العملية: حيث يوفر معلومات للعملاء والمستثمرين على حد سواء عن ربحية المصارف ومدى كفاءتها، كما يساعد المصارف نفسها في التعرف بدقة على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحيتها بشكل إيجابي أو سلبي.

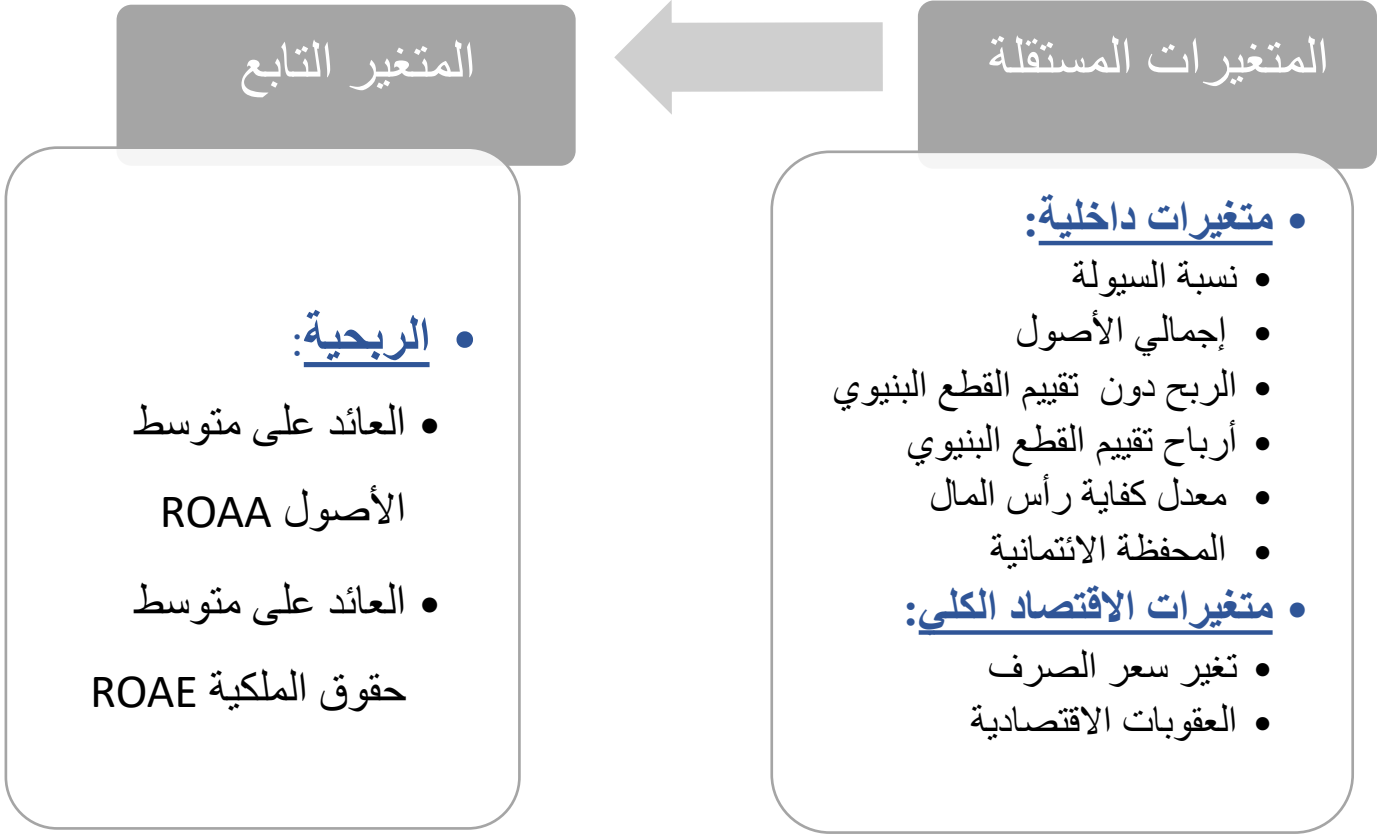
حدود البحث

الحدود المكانية: اقتصر البحث على دراسة حالة المصارف الإسلامية في سورية.

الحدود الزمانية: اقتصرت الفترة المدروسة على مايقارب العشر سنوات من النصف الثاني لعام 2010 وحتى الربع الثالث من عام 2020.

متغيرات البحث

الشكل 1 متغيرات البحث



المصدر: من إعداد الباحثة

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: يوجد علاقة معنوية بين المتغيرات الداخلية للمصرف وربحيته.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية: يوجد علاقة معنوية بين:

- 1- نسبة السيولة وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.
- 2- نسبة السيولة وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.
- 3- حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.

4- حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

5- الربح دون تقييم القطع البنوي وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.

6- الربح دون تقييم القطع البنوي وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

7- الأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.

8- الأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

9- معدل كفاية رأس المال وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.

10- معدل كفاية رأس المال وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

11- المحفظة الائتمانية وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.

12- المحفظة الائتمانية وربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة معنوية بين متغيرات الاقتصاد الكلي وربحية المصرف.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية: يوجد علاقة معنوية بين

1- تغير سعر الصرف وربحية المصرف مقاسة بمتوسط معدل العائد على الأصول.

2- تغير سعر الصرف وربحية المصرف مقاسة بمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية.

3- العقوبات الاقتصادية وربحية المصرف مقاسة بمتوسط معدل العائد على الأصول.

4- العقوبات الاقتصادية وربحية المصرف مقاسة بمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية.

منهجية البحث

تم جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الثانوية المختلفة العربية والأجنبية كالكتب والتقارير الصادرة عن الجهات المعنية والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة والمؤتمرات، ومنهج الاستدلال الإحصائي للبيانات المالية المنشورة في التقارير المالية للمصارف الإسلامية في سورية، حيث يسلط البحث الضوء على العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية من خلال عدة متغيرات مستقلة وكيفية تأثيرها في المتغير التابع باستخدام برنامج SPSS وبرنامج Eviews

الدراسات السابقة

لقد حظيت العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية باهتمام كبير من الباحثين، وتعددت المتغيرات والمنهجيات التي تشرح هذه العوامل سواء على مستوى المصرف الواحد أو الدولة الواحدة أو عبر الدول. ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسة (Mennawi & Ahmed , 2020) بعنوان

Influential Factors on Profitability of Islamic Banks Evidence from Sudan

وقد هدفت إلى معرفة أثر المتغيرات المدروسة على ربحية عينة مكونة من 10 مصارف إسلامية لمدة 10 سنوات في السودان. حيث تم تقسيم المتغيرات إلى مجموعات هي متغيرات خاصة بالمصرف ومتغيرات متعلقة بخصائص الصناعة المصرفية ومتغيرات متعلقة بالاقتصاد الكلي (التضخم). وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والإحصاء الوصفي ومعامل بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد، وتم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح الصافي (NMP). وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA)، وكفاءة التكلفة التشغيلية (OCOI)، والاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (SECA)، والتضخم (INF) تؤثر بشكل كبير في ربحية المصارف الإسلامية في السودان. وعلى العكس من ذلك، فإن حجم الودائع في البنك ليس محددًا مهمًا للربحية. كما أن جودة القروض الائتمانية (NPL) مهمة بالنسبة لهامش الربح الصافي، في حين أنها غير ذات أهمية بالنسبة للعائد على الأصول.

2. دراسة (Quan et al, 2019) بعنوان

Determinants of Islamic Banking Performance: An Empirical Study in Malaysia

وقد هدفت إلى معرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أداء المصارف الإسلامية في ماليزيا من خلال عينة مكونة من 10 مصارف إسلامية لمدة 10 سنوات (2007-2016). حيث تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى متغيرات داخلية مثل حجم البنك وكفاية رأس المال والسيولة ومخاطر الائتمان

وإدارة المصروفات، ومتغيرات خارجية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. والمتغير التابع هو أداء المصرف الإسلامي من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال والتضخم يؤثران بشكل كبير على أداء المصرف الإسلامي، بينما لم تؤثر باقي المتغيرات (حجم البنك والسيولة ومخاطر الائتمان وإدارة المصروفات والناتج المحلي الإجمالي) بشكل كبير على الأداء.

3. دراسة (Hassan & Ahmed, 2019) بعنوان

Internal Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Bangladesh

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الداخلية الخاصة بالبنك على ربحية المصارف الإسلامية في بنغلاديش. وتغطي كافة المصارف الإسلامية في الفترة مابين 2010-2017. وقد اعتمدت طريقة البحث تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). وتم تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة بناءً على اختبار Hausman. حيث كان المتغير التابع هو العائد على الأصول (ROA) كمقياس للربحية، والمتغيرات المستقلة هي حجم المصرف، ونسبة الأصول المرجحة لرأس المال إلى المخاطر (CRAR)، والاستثمار إلى الودائع (السيولة)، والاستثمار غير العامل (NPI non-performing investment)، والتكلفة إلى الدخل. وخلصت الدراسة إلى أن CRAR والتكلفة إلى الدخل إحصائية وترتبط سلباً بالربحية، بينما ترتبط السيولة بالربحية بشكل ضعيف لكن إيجابي. وتوجد علاقة سلبية بين حجم المصرف والربحية. علاوة على ذلك، وُجد أن NPI يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالعائد على الأصول لأن النسبة المنخفضة جداً من NPI في الصناعة المصرفية الإسلامية لا يمكن أن تؤثر عكساً في الربحية.

4. دراسة (حزوري، 2018) بعنوان

العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية بعض البنوك التجارية الخاصة في سورية وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك بيلوس وبنك عودة والبنك العربي- سوريا، عن الفترة 2006 - 2016 حيث كان المتغير التابع هو ربحية البنوك، والمتغيرات المستقلة هي حجم حقوق الملكية، ونسبة

المديونية، والسيولة النقدية، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط تختلف قوتها بين بنك وآخر بين الربحية وكل من حجم حقوق الملكية والمديونية والسيولة.

5. دراسة (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018) بعنوان

The Profitability of Islamic banking in Sudan

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية في السودان. حيث درست 27 مصرف سوداني خلال الفترة 2005-2013، وتميزت بإدخالها متغيرات متعلقة بصيغ التمويل الإسلامي (مثل المشاركات والسلم). وتوصلت إلى أن متغيرات حقوق الملكية ورأس المال واستخدام الأصول لها تأثير إيجابي في العائد على الأصول (ROA)، في حين أن كفاءة التشغيل وعمر المصرف والرافعة المالية والتخصص لها تأثير سلبي. بالإضافة إلى أن نمط التمويل القائم على تقاسم الأرباح والخسائر (PLS)، وهو أحد المنتجات المالية التي تقدمها الخدمات المصرفية الإسلامية فقط، له تأثير إيجابي على مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

6. دراسة (AbdelRazzaq, 2018) بعنوان

The Determinants of Islamic Banking Profitability

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية في 23 دولة لمدة 25 سنة من 1996 إلى 2015. وكانت المتغيرات المستقلة الداخلية هي رأس مال وحجم البنك وإدارة المخاطر المالية وكفاءة إدارة المصاريف، أما المتغيرات المستقلة المتعلقة بالاقتصاد الكلي فهي معدل النمو الاقتصادي والتضخم وحوكمة الدولة وتعداد السكان المسلمين. وخلصت الدراسة إلى أن جميع المحددات الداخلية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي قد أثرت على ربحية المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة.

7. دراسة (Johnes et al, 2018) بعنوان

Performance and Productivity in Islamic and Conventional Banks: Evidence from the Global Financial Crisis

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء وإنتاجية المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي المتجانسة نسبياً خلال الفترة 2006-2012 التي تغطي سنوات الأزمة المالية العالمية. حيث كانت المتغيرات المستقلة هي نسبة التكلفة إلى الدخل (CTI) ونسبة المصاريف غير المرتبطة بفوائد لمتوسط الأصول (NIE) وصافي هامش الفائدة (NIM) ونسبة الدخل التشغيلي إلى متوسط الأصول (OOI)، أما المتغيرات التابعة فهي الربحية ممثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية تظهر أداءً أسوأ من حيث التكلفة والأرباح ولكنها على قدم المساواة فيما يتعلق بأداء الإيرادات مقارنة بالبنوك التقليدية.

8. دراسة (خلف وزملاؤه، 2018) بعنوان

أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة 2010-2017

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية، وتم تطبيق الدراسة على بنك سورية الدولي الإسلامي لمدة 8 سنوات. وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتلخيص العلاقة بين الهيكل المالي ونسب الربحية، حيث كان المتغير المستقل هو نسبة الهيكل المالي، بينما مثلت نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية المتغيرين التابعين للمصرف. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل المالي في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة بينهما طردية.

9. دراسة (Al-abadallat, 2017) بعنوان

Factors Affecting the Profitability of Banks: A Field Study of Banks Operating in Jordan

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية جميع المصارف العاملة في الأردن. و درست 25 مصرف خلال الفترة 2000-2015، حيث كان المتغير التابع هو ربحية البنوك، والمتغيرات المستقلة هي (الأصول، والتسهيلات الائتمانية المباشرة، والودائع، وحقوق الملكية، والفروع، وأجهزة الصراف الآلي (ATMs)).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إحصائي كبير للعوامل المدروسة معاً على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

10. دراسة (Said & Ali, 2016) بعنوان

An analysis on the factors affecting profitability level of Sharia banking in Indonesia

هدفت الدراسة الى تحليل أثر بعض العوامل على ربحية كافة المصارف الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة 2011-2014 . فعملت على تحليل تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال (CAR) والتمويل من طرف ثالث (TPF)، والتمويل المتعثر (NPF)، ونسبة التمويل إلى الودائع (FDR)، وتكلفة التشغيل وإيرادات التشغيل (OCOI)، وصافي هامش التشغيل (NOM)، والنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، والتضخم) في المتغير التابع (العائد على الأصول (ROA)). وتم تطبيق الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لنسبة كفاية رأس المال والتمويل المتعثر ونسبة التمويل إلى الودائع وصافي هامش التشغيل في الربحية، بينما كان للتمويل من طرف ثالث وتكلفة التشغيل وإيرادات التشغيل تأثير سلبي في الربحية. في حين كان للنتائج المحلي الإجمالي ومتغير التضخم تأثير معنوي بالاتجاه الإيجابي.

11.دراسة (Aslam et al, 2016) بعنوان

Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية في باكستان للفترة من 2007 إلى 2014 (وهي 5 بنوك إسلامية و17 فرع إسلامي تابع لبنك تقليدي). حيث كانت المتغيرات المستقلة الداخلية: هي حجم البنك والودائع والتمويل، والمتغيرات المستقلة المتعلقة بالصناعة المصرفية هي الحصة السوقية، والمتغيرات المستقلة الخارجية هي التضخم والنتاج المحلي الإجمالي. أما المتغيرات التابعة فهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. استخدم الانحدار الخطي للتحقق من مستوى الأهمية والعلاقة بين المتغيرات مع ROA و ROE.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحجم والتمويل وحصة السوق تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تؤثر الودائع والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم سلبًا على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

12.دراسة (العمار و مهنا، 2016) بعنوان

دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية باستخدام المؤشرات المالية وإلى دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي خلال الفترة 2009 – 2015. حيث كان المتغير التابع هو تقويم الأداء المالي مقياسًا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع وربحية السهم. والمتغيرات المستقلة هي القدرة على جذب المدخرات وتوظيف الأموال والسيولة والمخاطر والربحية والأزمة في سورية. تم استخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PanelData من خلال نموذج Pooled Model ونموذج FixedEffects .

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين توظيف الأموال وتقويم الأداء المالي، وعلاقة سلبية معنوية بين الربحية وتقويم الأداء المالي للمصارف. كما توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين كل من القدرة على جذب المدخرات والسيولة والمخاطر والأزمة في سورية وبين تقويم الأداء المالي للمصارف المدروسة.

13.دراسة (الحسين و حمدان، 2016) بعنوان

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك الخاصة السورية، خلال الفترة 2009-2015. حيث كانت المتغيرات المستقلة هي حجم البنك ونسبة المديونية وحقوق الملكية ونسبة السيولة وصافي الفوائد ونسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية. والمتغير التابع هو معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم البنك ونسبة الديون. ووجود علاقة معنوية بين ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على الموجودات وبين حجم البنك ونسبة الديون ونسبة مخصص التسهيلات إلى التسهيلات الائتمانية. وعدم وجود علاقة معنوية بين ربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وكلاً من السيولة النقدية وحقوق الملكية وصافي الفوائد.

14.دراسة (Rahman & Akhter, 2015) بعنوان

Bank-Specific Factors Influencing Profitability of Islamic Banks in Bangladesh

هدفت إلى دراسة تأثير بعض العوامل المصرفية الداخلية في ربحية المصارف الإسلامية في بنغلاديش للفترة 2009-2013 لثمانية مصارف إسلامية. الأداة الإحصائية المستخدمة هي تقنية تحليل الانحدار المتعدد الخطي.

وأظهرت النتائج التجريبية أن حجم البنك والودائع لهما تأثير سلبي كبير في العائد على الأصول (ROA) الذي يمثل مقياساً لربحية المصارف الإسلامية، بينما وجد أن حقوق الملكية لها تأثير إيجابي كبير. ومع ذلك، تبين أن الديون وإدارة المصروفات ليست ذات أهمية في التأثير على ربحية البنوك.

15.دراسة (الرشدان، 2009) بعنوان

العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 1980-2008. وتم استخدام تحليل الانداز الخطي المتعدد وتحليل التباين أحادي الاتجاه. وكانت المتغيرات المستقلة هي حجم البنك ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول وإجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول وإجمالي القروض اللاربوية إلى إجمالي الأصول. والمتغير التابع هو ربحية المصرف. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الحجم والربحية. بينما وجدت علاقة سلبية بين نسب إجمالي الودائع وإجمالي المصاريف مع الربحية، وعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة إجمالي القروض اللاربوية إلى إجمالي الأصول والربحية. ويمكننا تصنيف الدراسات السابقة وفق الجدول الآتي:

جدول 1 تصنيف الدراسات السابقة

التصنيف	الباحث/العام	الدولة	عنوان الدراسة
الدراسات على مستوى الدولة	(Mennawi & Ahmed , 2020)	السودان	Influential Factors on Profitability of Islamic Banks Evidence from Sudan
	(Quan et al, 2019)	ماليزيا	Determinants of Islamic Banking Performance: An Empirical Study in Malaysia
	(Hassan & Ahmed, 2019)	بنغلاديش	Internal Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Bangladesh
	(حزوري، 2018)	سورية	العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية
	(Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)	السودان	The Profitability of Islamic banking in Sudan
	(Al-abedallat, 2017)	الأردن	Factors Affecting the Profitability of Banks: A Field Study of Banks Operating in Jordan
	(Said & Ali, 2016)	إندونيسيا	An analysis on the factors affecting profitability level of Sharia banking in Indonesia
	(Aslam et al, 2016)	الباكستان	Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan
	(العمار و مهنا، 2016)	سورية	دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية السورية
	(الحسين و حمدان، 2016)	سورية	العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية

التصنيف	الباحث/العام	الدولة	عنوان الدراسة
	(Rahman & Akhter, 2015)	بنغلاديش	Bank-Specific Factors Influencing Profitability of Islamic Banks in Bangladesh
الدراسات عبر الدول	(AbdelRazzaq, 2018)	23 دولة	The Determinants of Islamic Banking Profitability
	(Johnes et al, 2018)	دول مجلس التعاون الخليجي	Performance and Productivity in Islamic and Conventional Banks: Evidence from the Global Financial Crisis
الدراسات على مستوى المصرف الواحد	(خلف وزملاؤه، 2018)	سورية	أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة 2010-2017
	(الرشدان، 2009)	الأردن	العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني

المصدر: من إعداد الباحثة

التعليق على الدراسات السابقة

بالاطلاع على الدراسات السابقة تتضح أهمية دراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية، بسبب تباين النتائج من مصرف إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. ونلاحظ أن غالبية الدراسات اعتمدت في قياس الربحية على نسبيتي معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول. إلا أن المتغيرات المستقلة تباينت بشكل كبير بسبب خصوصية كل دولة وكل مصرف والظروف التي يتعرض لها. ويمكن القول بأن الدراسة الحالية تعد تكملة لما قامت به الدراسات السابقة من حيث الهدف وهو تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية وحجم الأثر الناجم عنها، وتميزت عنها بإدخال دراسة لمتغير جديد لم يسبق أن تناولته الدراسات السابقة وهو العقوبات الاقتصادية التي طالت مصرفين إسلاميين في سورية، ودراسة أثر الدخل الناجم عن تقييم مركز القطع البنوي على الربحية بسبب الحالة الخاصة التي تعيشها المصارف السورية في الأزمة. بالإضافة إلى دراسة كل من معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ومعدل العائد على متوسط إجمالي الأصول نظرًا لأن الأرباح هي متغير تدفق يحدث خلال العام.

الفصل الثاني: ماهية المصارف الإسلامية

النشأة- النمو- التعريف- الأهداف

ويشتمل على:

— المبحث الأول:

نشأة المصارف الإسلامية

— المبحث الثاني:

نمو الصيرفة الإسلامية

— المبحث الثالث:

تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها

— المبحث الرابع:

أهداف المصارف الإسلامية

المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية

أولاً: نشأة المصارف الإسلامية في العالم

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيداً عن شبهة الربا، حيث حذر العلماء من التعامل مع البنوك التقليدية بسبب معاملاتها التي تنطوي على فوائد. فكان من الواجب إيجاد البديل الشرعي وتقديم الحلول، فظهرت تجارب مبدئية تطورت حتى وصلت لشكل المصارف الإسلامية الذي نعرفه اليوم.

وقد تباينت الدراسات في تحديد تاريخ نشأة المصارف الإسلامية، فبعضها يرى أنها تعود لعام 1940 في ماليزيا عندما تم إنشاء صناديق للادخار تعمل دون فوائد لكن هذه التجربة لم تدم طويلاً. (Perry & Rehman, 2011) (Shahar et al, 2017). ثم انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى باكستان في نهاية الخمسينيات فتم إنشاء بنك يعمل دون فوائد في المناطق الريفية حيث يأخذ الأموال من ملاك الأراضي ويقرضها للآخرين بغرض التنمية الزراعية، لكنه فشل بسبب كون الراغبين في الاقتراض أكثر من الأموال المتاحة للإقراض. (Mohamad et al, 2013)

بينما تعيد أغلبية الدراسات تاريخ النشأة لعام 1963 من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار. حيث يتم إنشاء وحدات مصرفية في كل قرية أو حي لتجميع المدخرات وتوظيفها في خدمة الاحتياجات في نفس المنطقة، وإن كانت لا تحمل صراحة شعاراً إسلامياً يحدد هويتها. (شبير، 2007، صفحة 257) (العلي، 2008، صفحة 100)

ثم صدر بعد ذلك قانون بنك ناصر الاجتماعي الذي ينص على تحريم التعامل بالربا عام 1971. لكن البداية الفعلية للمصارف الإسلامية بشكلها النهائي كانت عام 1975 عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس بنك دبي الإسلامي الذي تميز بتوفير خدمات مصرفية إسلامية متكاملة. ثم تم في نفس السنة تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وهو مؤسسة دولية لتمويل التنمية تشارك فيها جميع الدول الإسلامية. (العلي، 2008، صفحة 100) وتوالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية المحلية في مختلف الدول.

ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية في سورية

بدأت البنوك الخاصة التقليدية في سورية عقب صدور المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة، وتم تأسيس أول بنك خاص عام 2003، تبع ذلك إنشاء العديد من المصارف الخاصة التقليدية، حتى وصلت اليوم إلى أحد عشر مصرفاً.

ثم تلتها المصارف الإسلامية بعد صدور المرسوم التشريعي السوري رقم 35 لعام 2005 القاضي بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية، بحيث يتضمن عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار وتعتمد هذه المصارف في عملها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

ويبلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في سورية اليوم ثلاثة مصارف مبيّنة في الجدول الآتي:

جدول 2 معلومات عامة عن المصارف الإسلامية في سورية

عدد الفروع	عدد الموظفين	عدد المساهمين	رأس المال المدفوع ¹	تاريخ المباشرة	المصرف
12	275	4187	8,000,000,000	2007-08-27	بنك الشام
27	542	12,242	15,000,000,000	2007-09-15	بنك سورية الدولي الإسلامي
14	303	6501	15,000,000,000	2010-06-01	بنك البركة - سورية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية لعام 2019 لكل من المصارف الإسلامية السورية

حيث نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد موظفيه وانتشاره ويليه بنك البركة ثم بنك الشام.

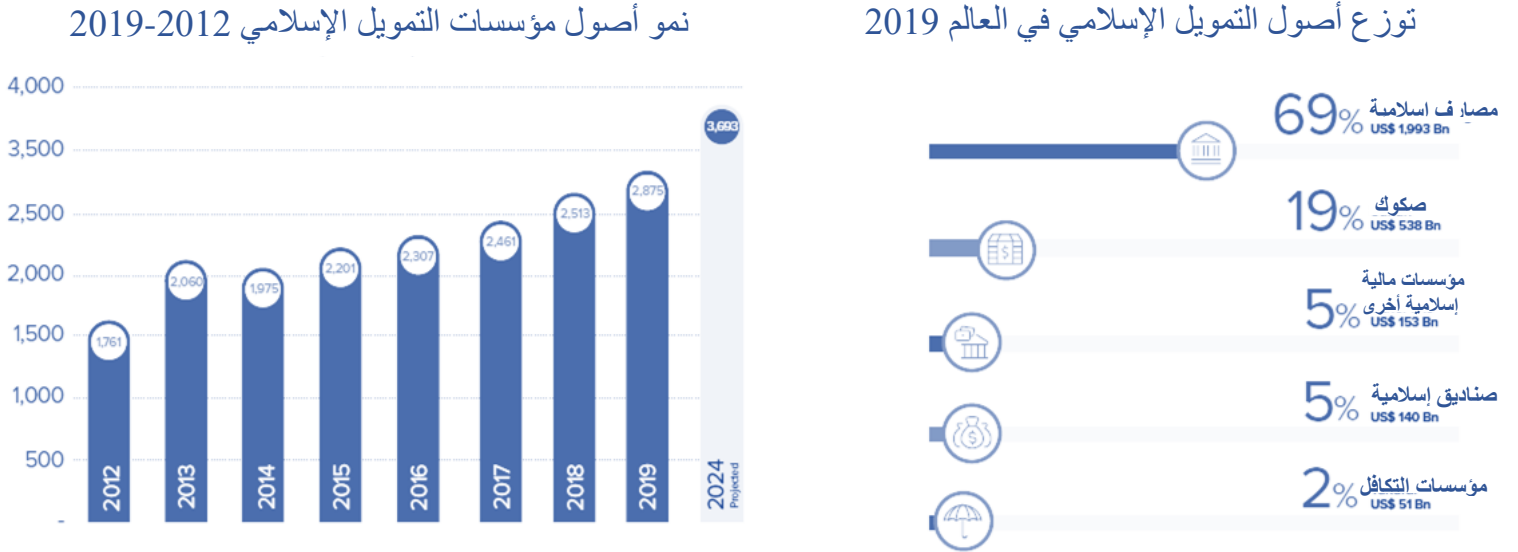
¹ - رأس المدفوع للمصارف الإسلامية حتى تاريخ إعداد البحث.

المبحث الثاني: نمو الصيرفة الإسلامية

أولاً: نمو الصيرفة الإسلامية في العالم

عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً سريعاً على امتداد العقود الماضية، فبعد أن بدأت بثلاثة مصارف عام 1975، ازدادت حتى بلغ عددها اليوم 526 مصرف موزعة على 72 دولة حول العالم وفقاً لتقرير عام 2020 حول تطور المالية الإسلامية. (ICD-REFINITIV, 2020) وتربعت ماليزيا على عرش المالية الإسلامية فكانت أكثر الدول تطوراً في هذه الصناعة، وتلتها إندونيسيا فالبحرين فالإمارات ثم السعودية. كما نمت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من 1,761 تريليون دولار عام 2012 إلى 2,875 تريليون دولار عام 2019 ويتوقع وصولها إلى 3,693 تريليون دولار عام 2024 كما هو موضح في الشكل رقم 2.

الشكل 2 نمو أصول مؤسسات التمويل الإسلامي 2012-2019 وحصة المصارف الإسلامية منها



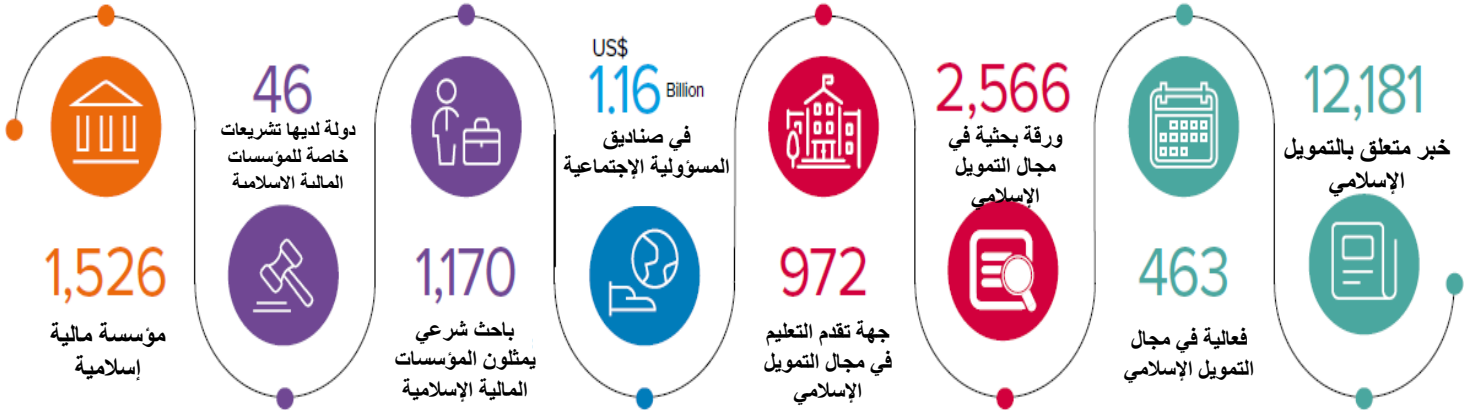
المصدر: ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. Refinitiv Islamic finance.

وتعود الحصة الأكبر من هذه الأصول للمصارف الإسلامية حيث بلغت نسبتها 69% من إجمالي أصول المؤسسات المالية الإسلامية، وتلتها الصكوك الإسلامية بينما حصلت شركات التأمين الإسلامية على النسبة الأقل بما يعادل 2% فقط.

ومما ساعد على هذا النمو وجود:

1. 1526 مؤسسة مالية إسلامية حول العالم.
2. 46 دولة لديها تشريعات خاصة للمؤسسات المالية الإسلامية.
3. 1170 باحث شرعي يمثلون المؤسسات المالية الإسلامية.
4. 1.16 تريليون دولار في صناديق المسؤولية الإجتماعية.
5. 972 جهة تقدم التعليم في مجال التمويل الإسلامي.
6. 2566 ورقة بحثية في مجال التمويل الإسلامي.
7. 463 فعالية في مجال التمويل الإسلامي من مؤتمرات وندوات.
8. 12181 خبر متعلق بالتمويل الإسلامي.

الشكل 3 العوامل التي ساعدت على تشكيل التمويل الإسلامي عام 2019




المصدر: ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. Refinitiv Islamic finance.

ثانياً: نمو الصيرفة الإسلامية في سورية

رغم حداثة عهد المصارف الإسلامية في سورية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، إلا أنها استطاعت الصمود والاستمرار. بل وكان لها وجود ضمن التصنيفات الدولية فحصلت على المرتبة 15 من أصل 135 دولة وفقاً لمؤشر نمو التمويل الإسلامي (IFDI) ¹ عام 2020. ويعتمد هذا المؤشر على خمسة عناصر رئيسية هي: النمو الكمي، والمعرفة، والحوكمة، والوعي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ووفقاً للشكل 4 كانت سورية أعلى من المتوسط العالمي في جميع العناصر باستثناء عنصر الوعي.

الشكل 4 قيم مؤشر IFDI لسورية

الدولة	التصنيف	قيم المؤشر					
		قيمة المؤشر لعام 2020	النمو الكمي	المعرفة	الحوكمة	الوعي	المسؤولية الاجتماعية للشركات
 سورية	15	28	31	15	45	14	36
Global Average		11	6	11	14	17	7

المصدر: . ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. Refinitiv Islamic finance.

وقد حلت في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية CSR، والإفصاح المالي (FRDI) Financial Reporting Disclosure Index كما في الشكل الآتي:

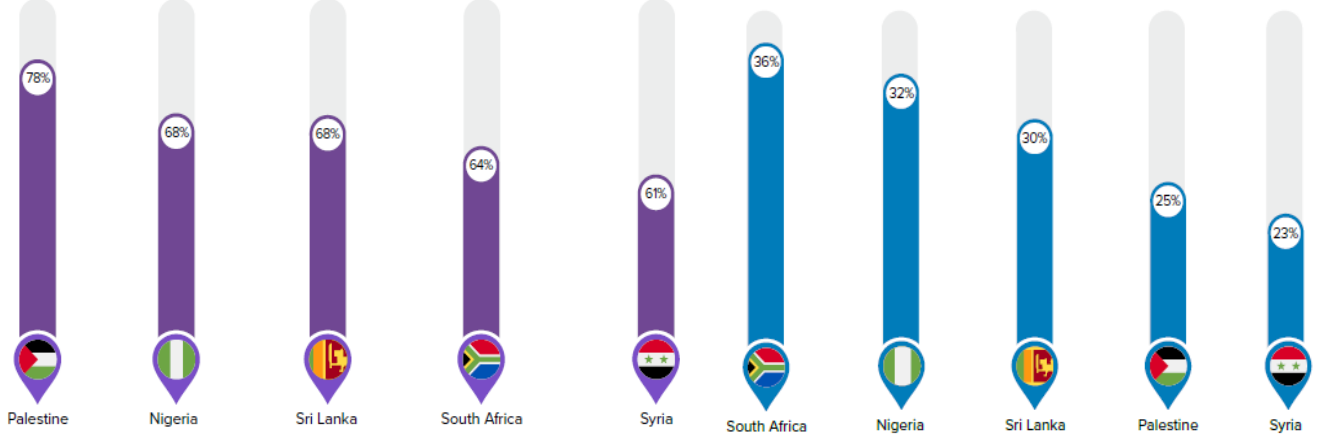
¹ Islamic finance development indicator (IFDI)

إن مؤشر نمو التمويل الإسلامي (IFDI) الصادر عن ريفينيتيف والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية، ناجم عن قاعدة البيانات الأكثر شمولاً التي توفر تفاصيل عن كل مؤسسة إسلامية تكشف عن بياناتها المالية، أي أكثر من 1400 مؤسسة. ويتضمن معلومات عن أكثر من 400 مصرف إسلامي و300 مؤسسة تأمين تكافلية و12000 صك قائم و1300 صندوق إسلامي و500 مزود تمويل إسلامي آخر.

الشكل 5 ترتيب الدول الخمس الأولى وفقاً لمؤشر FRDI ومؤشر CSR

الدول الخمس الأولى لعام 2019 وفقاً لمؤشر FRDI

الدول الخمس الأولى لعام 2019 وفقاً لمؤشر الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية



المصدر: ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. Refinitiv Islamic finance

أما وفقاً لمؤشر IFCI¹ لعام (2019) فقد كان ترتيبها 39 من أصل 48 دولة عام 2019 بتراجع درجتين عن عام 2018. ويعتمد هذا المؤشر على ثمانية عناصر رئيسة هي: عدد المصارف الإسلامية، عدد المؤسسات المالية الإسلامية (مصرفية أو غير مصرفية)، وجود نظام للهيئات الشرعية، الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعداد المسلمين، الصكوك، الثقافة والتعليم المتعلقين بالاقتصاد الإسلامي، الأنظمة والتشريعات الإسلامية.

¹ Islamic Finance Country Index –IFCI 2019

مؤشر التمويل الإسلامي على مستوى الدول (IFCI) تم تطويره من قبل Edbiz Consulting عام 2011، وهو أقدم مؤشر لتصنيف البلدان المختلفة فيما يتعلق بالصيرفة والتمويل الإسلامي ودورها الريادي في الصناعة على المستوى الوطني والمقارنة على المستوى الدولي.

المبحث الثالث: تعريف المصارف الإسلامية وخصائصها

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

المصارف جمع مصرف وهي في اللغة بمعنى ردُّ الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره. (قاموس المعاني، 2020)

وفي الاصطلاح الفقهي فالمصرف هو الجهة التي يُنفق فيها المال. من صرفت المال بمعنى أنفقته. وتسمية البنك مصرفاً في الاستعمال المعاصر مستفادة من معنى الصرف الاصطلاحي الذي هو مبادلة عملة بعملة أخرى أو بيع النقد بالنقد، باعتبار المصرف هو المكان الذي تتم فيه هذه المعاملة. (حمّاد، 2008، صفحة 421)

والغاية من إطلاق كلمة مصرف هو إيجاد البديل العربي لكلمة بنك ذات الأصل الأوربي. (الهيتمي، 1998، صفحة 30)

أما في العرف المعاصر فقد تم تعريف المصارف الإسلامية بعدة تعريفات، وفقاً لوجهة نظر الكاتب:

- 1- مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أو الربا أخذاً وعطاءً.
وهو التعريف الشائع للمصارف الإسلامية، ويؤخذ عليه بأنه تعريف غير جامع ولا مانع. أما كونه غير جامع فلأن المصارف الإسلامية لا تقتصر في تعاملاتها على عدم التعامل بالفائدة فحسب، بل تقوم بنشاطات اقتصادية واجتماعية أخرى. وهو غير مانع لوجود عدد من المصارف غير الإسلامية تعتمد على عدم التعامل بالفائدة أيضاً. (العلي، 2008، صفحة 98) (الزحيلي، 2007، صفحة 516) (الشريف، 2010، صفحة 346)
- 2- مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي، على وفق الأصول الشرعية. (الزحيلي، 2007، صفحة 550)
- 3- مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي. (زعتري، 2006)

ويؤخذ على التعريفين السابقين بأنهما قصرا عمل المصرف على جمع المال وتوظيفه، دون التطرق للجوانب الخدمية التي تقدمها.

4- "مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية" (الهيّتي، 1998، صفحة 174)

5- "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية، الاقتصادية والاجتماعية، للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع". (المغربي، 2004، صفحة 86)

6- "واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات، وتحريكها نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار، بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية، في إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، بما يضمن القسط والتنمية والاستقرار". (محمد، 1993، صفحة 160)

7- ولعل التعريف الأشمل والأنسب هو تعريف الدكتور يسري (1995) للمصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً".

لأن عدم التعامل بالربا هو أحد أركان العمل المصرفي الإسلامي وشرط ضروري لقيامه، لكنه غير كافٍ. فقد قامت المصارف الإسلامية من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه. فالمصارف الإسلامية تمتنع عن كل نشاط محرم وليس فقط إلغاء الربا، فيجب أن تمتنع عن العمليات التي تنطوي على دعم مؤسسات الخمر وأندية القمار والملاهي المحرمة، وتشجع كل نشاط شجعه الإسلام كدعم المشروعات اللازمة للمجتمع الإسلامي، وتخليصه من أوجه التبعية المختلفة للمجتمعات الأخرى. (المصري، 2001، صفحة 59)

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص معينة تتفق مع الشريعة الإسلامية وغاياتها السامية في الاقتصاد والاجتماع وهي: (الزحيلي، 2007، صفحة 517)، ، (الهاشمي، 2010، صفحة 150)

- 1- الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها وممارستها وتعاملاتها مثل استبعاد العمل بالفوائد الربوية بشكل كامل، والاستثمار في المشاريع التي لا تخالف الشريعة الإسلامية.
 - 2- إيجاد نظام اقتصادي حر وشريف غير مرتبط بالنظام الرأسمالي.
 - 3- إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل يقوم على مبدأ العدالة في توزيع الربح وشمول النفع للأغنياء والفقراء دون تحيز.
 - 4- الترغيب في الادخار وتوفير التمويل الاستثماري، حيث يبتعد كثير من المسلمين عن التعامل مع البنوك الربوية، فتبقى أموالهم محجوبة عن الاستثمار.
 - 5- ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة مصالح المجتمع.
 - 6- متابعة ورقابة معاملات المصرف رقابة شرعية.
- وبالتالي المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح لكنه ليس الهدف الوحيد فهو منظمة مالية مصرفية اقتصادية تعمل في إطار اجتماعي تنموي وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهو أهم سماتها وخصائصها. ويمكننا تمثيل خصائص المصارف الإسلامية في الشكل رقم 6.

الشكل 6 خصائص المصارف الإسلامية



المبحث الرابع: أهداف المصارف الإسلامية

تتبع أهداف المصارف الإسلامية من خصائصها فهي تقوم على أسس وقيم إسلامية، وتسعى من خلالها لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتشريعية، وعقدية، وأخلاقية. وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها. فالدافع الأسمى للمستثمر المسلم هو أداء الواجب الشرعي المطلوب منه، وتنمية المال هو جزء من هذا المطلب، وإن كان الربح داخلاً ضمن اعتبارات المستثمر. (الهيتمي، 1998، صفحة 433) ويمكن تصنيفها كالآتي: (المغربي، 2004، صفحة 88)، (الهاشمي، 2010، صفحة 148)

1- إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية من خلال:

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.
- استيعاب وتطبيق الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمال في الإسلام.
- إيجاد التنسيق والتعاون والتكامل بين الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع الإسلامي.

2- تحقيق النفع للمساهمين والعاملين به عبر الوصول إلى:

- قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.
- موقف معزز في السوق المصرفية وتكوين سمعة حسنة عن البنك.
- تحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه.
- تنمية الكفايات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكن من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها.

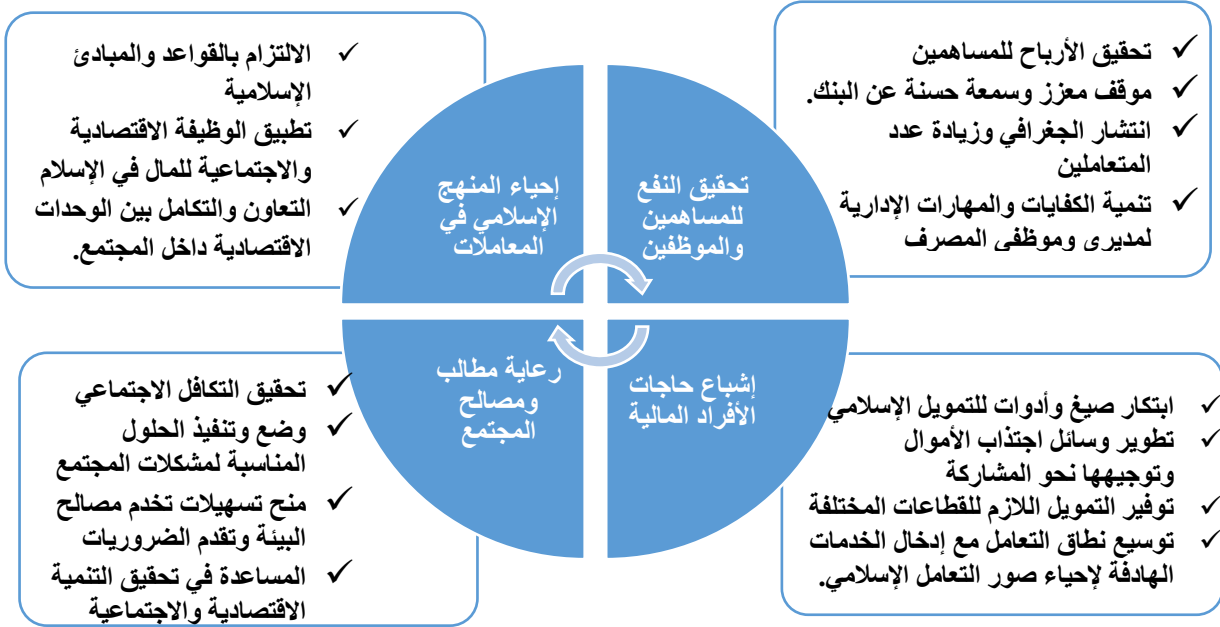
3- إشباع حاجات الأفراد المالية من خلال:

- ابتكار صيغ وأدوات للتمويل الإسلامي.
- تنمية الوعي الادخاري عبر تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بالأسلوب المصرفي الإسلامي.
- توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج ومراعاة القواعد الإسلامية.
- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التعامل الإسلامي.

4- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال:

- تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة.
- المساهمة في دراسة مشكلات المجتمع والمشاركة في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة لها بما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية وفنية .
- المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بكل السبل المشروعة، ودعم التعاون الإسلامي، وتحقيق التضامن الاقتصادي.
- منح التسهيلات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وتقدم ضروريات السلع والخدمات.

الشكل 7 أهداف المصرف الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثة

هذه الأهداف تأتي من منطلق الالتزام بالشريعة الإسلامية، وبالتالي يجب على المصارف الإسلامية أن تعمل على تحقيق هذه الأهداف بشكل فعلي، لا أن تكون مجرد شعارات لجذب المتعاملين واستغلال عاطفتهم الدينية، لأن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية هو ما يعطيه مكانته في المجتمع ويكسبه ثقة المتعاملين.

الفصل الثالث: العوامل الخارجية والمتعلقة بالنظام المصرفي
المؤثرة في ربحية المصارف الاسلامية

ويشتمل على:

— المبحث الأول:

مفهوم الربح والربحية ومؤشرات قياس الربحية

— المبحث الثاني:

العوامل الخارجية المؤثرة في الربحية

— المبحث الثالث:

العوامل المتعلقة بالنظام المصرفي المؤثرة في

الربحية

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية إلى ثلاث فئات رئيسية؛ وهي عوامل داخلية وخارجية ومصرفية. فالعوامل الداخلية هي التي يمكن للإدارة التحكم فيها، بينما الخارجية هي عبارة عن المتغيرات الخارجة عن سيطرة الإدارة، أما المتغيرات المصرفية فهي المتعلقة بالوضع المصرفي العام من حيث تشريعات المصرف المركزي وأوضاع البنوك المنافسة. وتكون العوامل الداخلية مستمدة من البيانات المالية للمصرف مثل الميزانيات العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتشير إلى عوامل الربحية الخاصة بالمصرف. أما العوامل الخارجية فتشير إلى متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتضخم وسعر الصرف، التي تؤثر في النظام المالي ككل بينما تؤثر العوامل المصرفية في النظام المصرفي بشكل خاص.

المبحث الأول: مفهوم الربح والربحية ومؤشرات قياس الربحية

أولاً: مفهوم الربح والربحية

يختلف مفهوم الربح باختلاف الجهة التي تنظر إليه، فهو من المنظور الإداري اختبار لكفاءة الإدارة وقياس لمدى سيطرتها، أما بالنسبة للموظفين فهو مصدر للمزايا والحوافز الإضافية، بينما يعد مقياساً لقيمة الاستثمار بالنسبة للمالكين، وهو هامش الأمان للدائنين، وتعتبره الحكومة مقياساً للقدرة على دفع الضرائب وأساساً للتشريعات، أما العملاء فهو ضمان لهم لتحسين جودة المنتج وخفض الأسعار، وبالنسبة للمؤسسة فهو يرمز إلى الوجود والنمو، وعلى المستوى الجزئي هو الشرط الأساسي لبقاء المنظمة ونموها وقدرتها التنافسية وأرخص مصدر للتمويل (Joo & Hussanie, 2017) والربح بمفهومه الاقتصادي يتمثل في مقدار الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية للشركة (عبد الرحمن و الفارسي، 2020) أما بالمفهوم المحاسبي فهو إجمالي الإيرادات المتحققة مطروحاً منها إجمالي التكاليف (قنطجني، 2015، صفحة 100).

أما من المنظور الإسلامي فهو الزيادة المتحققة على رأس المال نتيجة استخدامه لخلق الثروات أو لتبادلها بين الناس. ويختلف عن الفائدة من حيث إن الربح هو الزيادة الناتجة عن تقلب المال من حال إلى حال؛ حيث تصبح النقود عروضاً ثم تعود نقوداً مرةً أخرى؛ أي أنه مرتبط بعمل الإنسان وجهده مما يُنتج منفعةً اقتصاديةً معتبرة تستوجب الزيادة على أصل المال. أما الربا (الفائدة) فهو زيادة في المال في حد

ذاته دون تقليبٍ أو تحويلٍ ودون جهدٍ يُضاف. (المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي، 2012، صفحة 89)

ومهما كانت الطريقة التي تُعرف فيها الربح فإنه في النهاية يبقى رقمًا مجردًا، لا يُمكن أن يعبر عن كفاية الدخل أو التغيرات في الكفاءة الناتجة عن الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة. ولا يمكن القيام بالمقارنات التاريخية للأرباح أو المقارنة بين الشركات بسبب التباين في حجم الاستثمار أو حجم المبيعات وما إلى ذلك. وقد تم حل هذه المشكلات من خلال ربط الربح بحجم المبيعات أو مستوى الاستثمار، حيث يتم إنشاء علاقة كمية منها بشكل نسب وتسمى نسب الربحية. وبالتالي فالربحية هي مصطلحٌ نسبي يمكن قياسه من حيث الربح وعلاقته بالعناصر الأخرى التي تؤثر فيه بشكلٍ مباشر (Joo & Hussanie, 2017).

فهي مؤشرٌ لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه وتعرف بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وهي مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما المادية التي توظفها في الاستخدامات المتعددة ذات الأجلين الطويل والقصير من أجل تكوين الثروة. (سعادة وزملاؤه ، 2017)

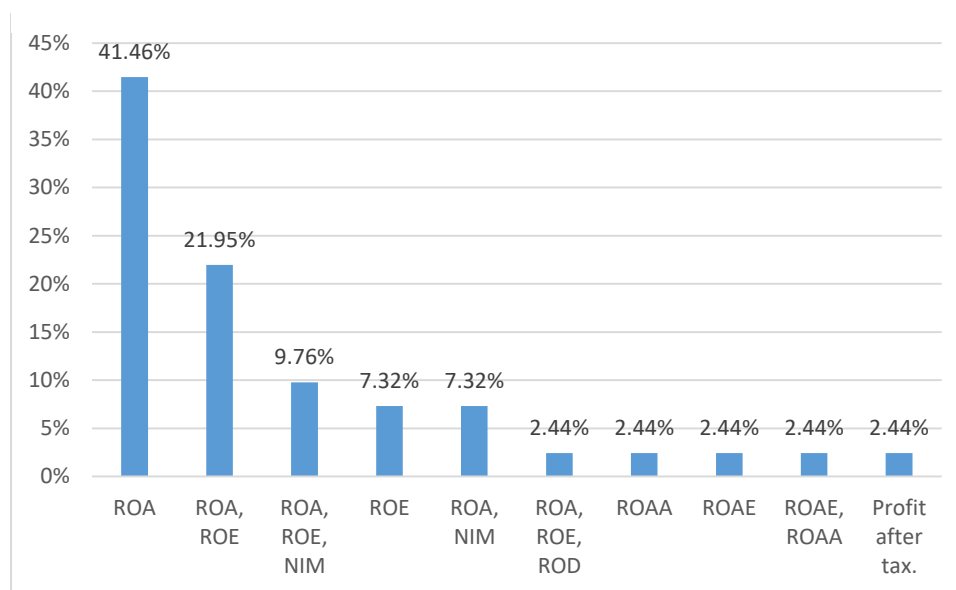
ثانياً: مؤشرات قياس الربحية

كما أسلفنا سابقاً فإن مؤشرات الربحية هي مؤشرات مالية تستخدم لتقييم قدرة الشركات على تحقيق أرباح مقارنة بقيمة الإيرادات وتكاليف التشغيل والأصول وحقوق المساهمين ورأس المال، وذلك باستخدام بياناتٍ مجمعةٍ خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ. وتظهر فائدتها عند مقارنتها بغيرها من المؤشرات. ويوجد نوعان رئيسان لمؤشرات الربحية هما:

- 1- مؤشرات هامش الربح: لقياس الربحية عند مستويات تكلفة مختلفة مثل الهامش الإجمالي وهامش التشغيل وهامش ما قبل الضرائب وهامش صافي الربح.
- 2- مؤشرات نسب العائد: مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

ولم تتفق الدراسات على مؤشر محدد للربحية، لكن وفقاً لدراسة أجراها Joo & Hussanie (2017) قاما فيها بمسح لـ 41 دراسة لقياس ربحية المصارف، فقد تبين أن 41% من هذه الدراسات قد اعتمدت على مؤشر العائد على الأصول ROA، يليها 22% من الدراسات اعتمدت مؤشر العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE معاً، و10% من الدراسات فقط أضافت هامش صافي الربح NIM إلى النسبتين السابقتين. بينما أضافت بعض الدراسات معدل العائد على الودائع ROD، واعتمدت دراسات قليلة على العائد على متوسط الأصول ROAA أو العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE. كما هو موضح في الشكل 8

الشكل 8 مؤشرات الربحية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج دراسة Joo, B., & Hussanie, I. (2017). Selecting The Right Variable As A Proxy For Profitability - A Propitious Beginning For Researchers. *Rresearchers World- Journal of Arts, Science & Commerce*, 80-95- Vol.- VIII, Issue -4(2).

وبناء عليه فإن أهم النسب المستعملة كمؤشر للربحية هي:

1. مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يعطي هذا المؤشر فكرة عن مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، فيقيس القوة الإيرادية للأصول أو مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر

التمويل، على الرغم من وجود الأنشطة خارج الميزانية التي قد تؤثر على حياده. ويعد هذا المؤشر شاملاً لتضمنه عناصر الموجودات وقائمة الدخل. ويعد الارتفاع في هذا العائد مؤشراً جيداً للمنشأة حيث يشير إلى استغلال أفضل للأصول المستثمرة. ويتم قياسه من المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} * 100$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

وهو مقدار العائد الذي نحصل عليه نتيجة لاستثمار أموال المساهمين. ومن المتوقع أن تحقق البنوك ذات حقوق الملكية المرتفعة عائداً أعلى على الأصول، وأقل على حقوق الملكية. ونظراً لأن تحليل العائد على حقوق الملكية يتجاهل المخاطر المتعلقة بالرافعة المالية العالية التي يتم تحديدها عادةً من خلال اللوائح، فإن العائد على الأصول يظهر باعتباره النسبة المثلى لتقييم ربحية المصرف.

ويتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية من المعادلة:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}} * 100$$

المبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الربحية

هناك علاقة مهمة بين حالة الاقتصاد الكلي للدولة وأداء نظامها المصرفي. حيث توجد مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية المصارف وهي عوامل تقع خارج نطاق سيطرة إدارة المصرف بحيث لا يمكنه التحكم فيها، وتؤثر على كافة المنظمات معاً. ويمكن تقسيمها إلى:

أولاً: العوامل السياسية والاقتصادية

إن للعوامل السياسية والاقتصادية دور بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف وإدارة موجوداتها ومطلوباتها، مما يؤثر بشكل مباشر في ربحيتها. وقد تعرضت سورية لأزمة شهدت خلالها أوضاعاً سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت بسببها المصارف العامة والخاصة، فتعطل نقل الأموال والشيكات والبريد بين المدن بسبب انعدام الأمن على الطرق. بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على المصارف السورية وتجميد أرصدها في الخارج، وتوقف عمليات التحويل المصرفي، كل ذلك انعكس سلباً على إجمالي موجودات ومطالب المصارف وإدارتها، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها. (مزيق وزملاؤه، 2014)

علاوةً على ذلك، فإن العقوبات المتعلقة بنظام تحويل الأموال (سويفت) جعلت من الصعب على البنوك السورية إجراء تحويلات بالعملة الأجنبية. فلجأ عدد كبير من عملاء البنوك السورية إلى البنوك في لبنان والأردن لفتح الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية وإتمام تحويلاتهم التجارية، وهذا يؤثر أيضاً في الربحية. (Nour Aldeen et al, 2020)

وقد تعرضت المصارف الإسلامية السورية لمزيد من الصعوبات بسبب هذه الأزمة، فبالإضافة للظروف التي تعانيها كافة المصارف السورية طالت العقوبات مصرفين إسلاميين بشكل خاص، فقد تعرض بنك الشام الإسلامي عام 2017 لعقوبات أمريكية (بنك الشام، 2018)، أما بنك سورية الدولي الإسلامي فقد تم سحب كافة ممثلين الجانب القطري من مجلس إدارته وتعرض لعقوبات أوروبية وأمريكية منذ عام 2012، إلى أن صدر قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 309/2014/CFSP بتاريخ 2014/05/29 والذي تم بموجبه رفع العقوبات الأوروبية التي كانت مفروضة على البنك بتاريخ

2012/5/30، كما وانتهجت السلطات البريطانية والسويسرية نهج مثلتها الأوروبية فصدرت القرارات تبعاً لتزليل العقوبات التي كانت مفروضة على البنك أيضاً. لكن العقوبات الأمريكية الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 2012/6/26 مازالت قائمة. (سوق دمشق للأوراق المالية، 2018) مما أثر سلباً على ربحية هذين المصرفيين بشكل مضاعف.

ثانياً: الثقافة الاجتماعية والتوجه الديني

تؤثر الثقافة الاجتماعية والتوجه الديني في ربحية المصارف الإسلامية أكثر من تأثيرها في البنوك التقليدية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف من الودائع والتمويلات نتيجة توجه بعض العملاء لحصر تعاملاتهم مع المصارف الإسلامية دون المصارف التقليدية. وكان هذا التوجه واضحاً في المجتمع السوري، حيث انهالت الودائع على المصارف الإسلامية منذ أيامها الأولى، ووفقاً لتصريح حاكم مصرف سورية المركزي فإن المؤشرات تدل على قدرة المصارف الإسلامية في كسب ثقة المتعاملين واستقطاب الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي حيث وصل حجم الودائع لديها أكثر من 40 مليار ليرة سورية، أي ما يعادل 800 مليون دولار أميركي، في نهاية عام 2008 أي بعد ما يقارب العام على تأسيسها. ووصلت في منتصف عام 2009 إلى ما يزيد عن 55 مليار ليرة سورية أي ما نسبته 13 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص. وبلغ حجم أصول المصارف الإسلامية حوالي 46 مليار ليرة سورية نهاية عام 2008 ما يشكل حوالي 12 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي الخاص. (kuna، 2009)

ثالثاً: الوعي المصرفي والتحايل

يؤثر الوعي المصرفي وقوة الجهاز المصرفي ومثاقفه، وقناعة الجمهور بهذه القوة إلى زيادة الثقة والتعامل مع المصارف مما قد ينعكس على ربحيتها بشكل إيجابي. أما الجهل والتعامل مع المصارف بقصد التحايل وعدم السداد قد ينعكس على ربحيتها بشكل سلبي. ويزداد هذا الأثر في المصارف الإسلامية لأنها تقوم على مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية التي تحرم الزيادة على الدين بسبب التأخر في السداد، وبالتالي فهي لا تقوم بفرض زيادة على العملاء عند

إعسارهم، مما قد يسوغ لبعض المتحايين التعامل مع المصارف الإسلامية بقصد التحايل والمماطلة في السداد، ويظهر ذلك جلياً لديها من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

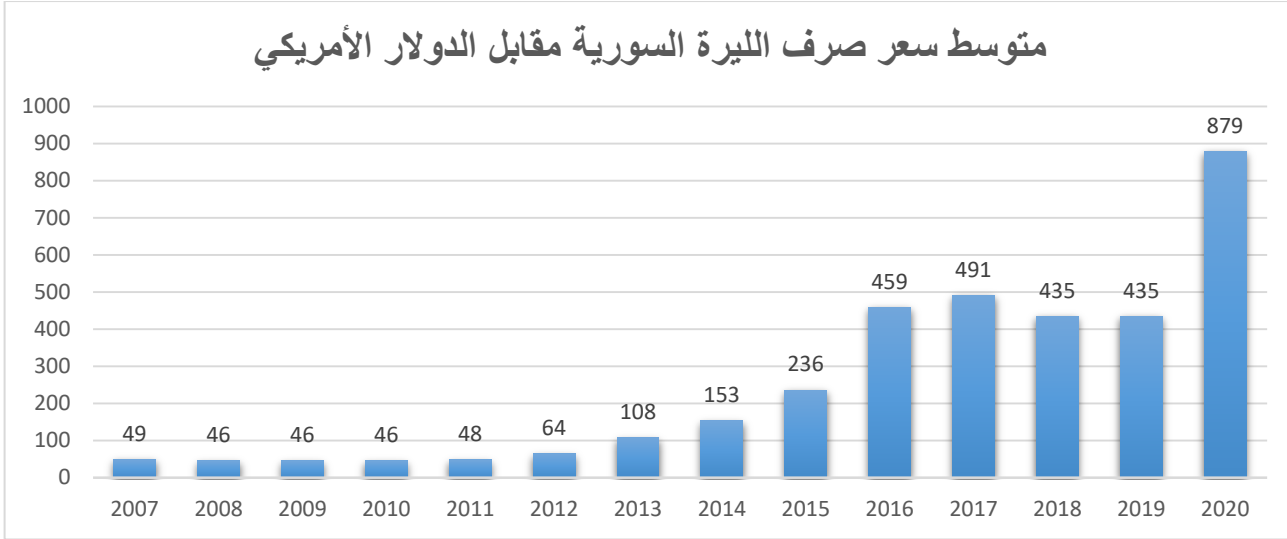
رابعاً: سعر الصرف

بخلاف بقية العوامل الخارجية يعد سعر الصرف هو العامل الذي له أثر مباشر في العملة، فزيادته أو نقصانه يتسببان في الربح أو الخسارة ليس فقط للمتداولين ولكن أيضاً للشركات. كما أن تأثير سعر الصرف قد يختلف باختلاف الدول واستقرارها الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تبين عدم وجود أثر لسعر الصرف على البنوك الأوروبية بخلاف البنوك في أوكرانيا، وهذا يرجع إلى البيئة الاقتصادية حيث إن الدخل في البنوك الأوكرانية ناجم عن عمليات الصرف بسبب الافتقار إلى الشفافية في تسعير المنتجات المالية. (Jordan , 2013)

وقد تقل أهميته بوصفه عاملاً محدداً لربحية المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية. نظراً لأن سوق العملات يقرر سعر الصرف، فإن بعض التبادلات التي تحدث في الأسواق التقليدية غير مقبولة من الناحية الشرعية، وبالتالي لا تقوم بها المصارف الإسلامية مثل العقود المستقبلية والمقايضات والعقود الآجلة وعقود الخيارات. فلا تتأثر ربحية الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل مباشر من خلال سعر الصرف. (Muzammil & Siddiqui, 2020)

أما في سورية فسعر الصرف هو أهم العوامل الخارجية المؤثرة بشكل مباشر في ربحية المصارف بسبب التقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار في سعر الصرف الذي ارتفع من 49 ل.س عام 2007 حتى وصل إلى 1252 ل.س نهاية عام 2020. حيث يتبين من الشكل 9 أن سعر الصرف الرسمي كان يشهد استقراراً حتى فترة بداية الأزمة، ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى وصل إلى 25 ضعف ما كان عليه.

الشكل 9 متوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار 2007-2020



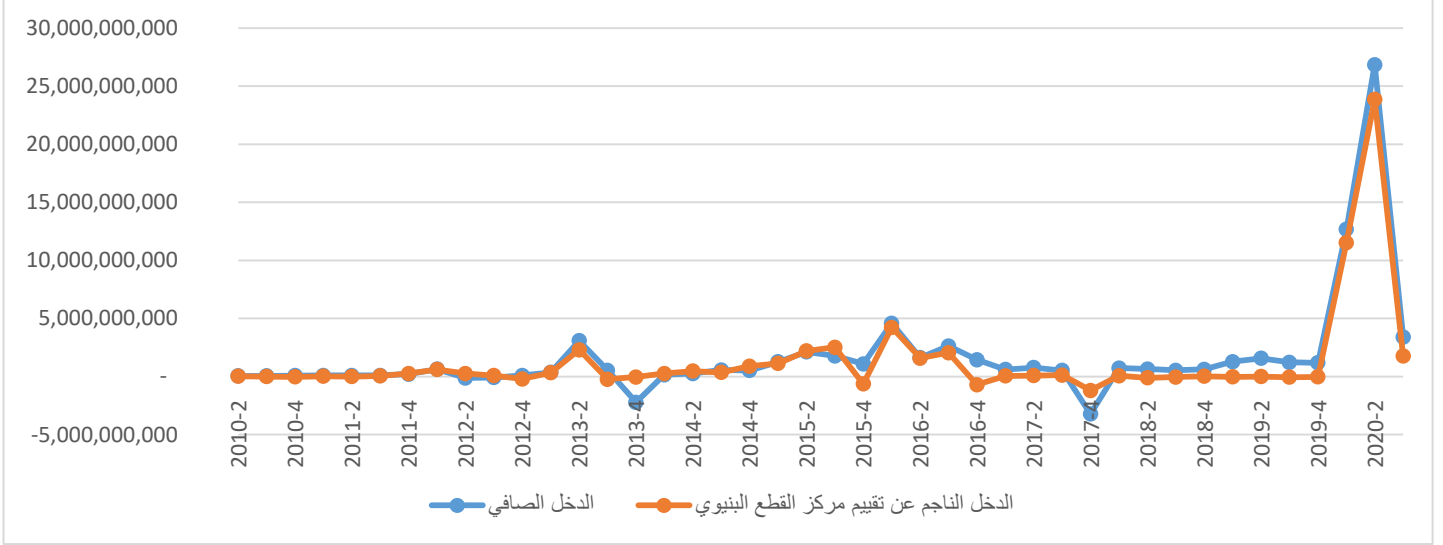
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نشرات أسعار مصرف سورية المركزي باستخدام برنامج

Excel

ولعل أهم أسباب تأثير سعر الصرف في ربحية المصارف هو تطبيق المعيار المحاسبي رقم 21 "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، حيث وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 يجوز للمصرف تكوين مركز القطع البنوي بالعملات الأجنبية الرئيسة ولا تتجاوز نسبة هذا المركز 60% من صافي الأموال الخاصة للمصرف بتاريخ تشكيل المركز. و يتوجب على جميع المصارف العاملة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي معالجة فروقات القطع الناجمة عن إعادة تقييم أية موجودات ناجمة عن الاكتتاب برأس المال بعملة أجنبية، بتاريخ إعداد البيانات المالية وفق المعيار 21 من معايير المحاسبة الدولية باعتبار هذه الفروقات كدخل أو نفقة بتاريخ قطع الحسابات، وحيث إن هذه الفروقات غير محققة فعلاً ولا تمثل ربحاً أو خسارة حقيقية، فإنه من الواجب تمييز هذه الفروقات في حساب الأرباح والخسائر على أنها غير محققة ولا تخضع للتوزيع ولا لضريبة الدخل. وعليه أخذوا بعين الاعتبار التغير الحاصل في أسعار العملات الأجنبية المختلفة من خلال إعادة تقييمها بحسب الأسعار بتاريخ إعداد القوائم المالية، وما ينتج عنها من أرباح أو (خسائر إن وجدت) نتيجة إعادة تقييمها أخذت بعين الاعتبار ودخلت في أرباح السنة. (القاضي و هاشم، 2015)

وبناء على ما سبق يمكننا تمثيل أثر سعر الصرف في ربحية المصارف الإسلامية في الشكل رقم 10، حيث يظهر أن الدخل الصافي للمصارف الإسلامية في الفترة المدروسة يتناغم تماما مع الدخل الناجم عن تقييم مركز القطع البنوي فيرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه.

الشكل 10 مقارنة الدخل الصافي مع دخل القطع البنوي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات المالية الربعية للمصارف الإسلامية باستخدام برنامج Excel

خامساً: التضخم

يعد التضخم بمثابة مؤشر لكيفية تأثير مخاطر الاقتصاد الكلي في ربحية المصرف. وهو المعدل الذي يعكس ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات في بيئة الاقتصاد. حيث يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملاء، وقدرتهم على شراء سلع وخدمات أقل بنفس الكمية من العملة. ويتم تقييم التضخم عن طريق حساب معدل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) الذي يقاس بالنسبة المئوية للتغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن تثبيتها أو تغييرها على فترات زمنية محددة (AbdelRazzaq, 2018).

وتعتبر العلاقة بين التضخم والربحية علاقة مختلطة وتعتمد على استقرار الاقتصاد الكلي، فقد تكون سلبية أو إيجابية. فالتضخم المرتفع سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف والأرباح، وعندما يزداد ربح المصارف

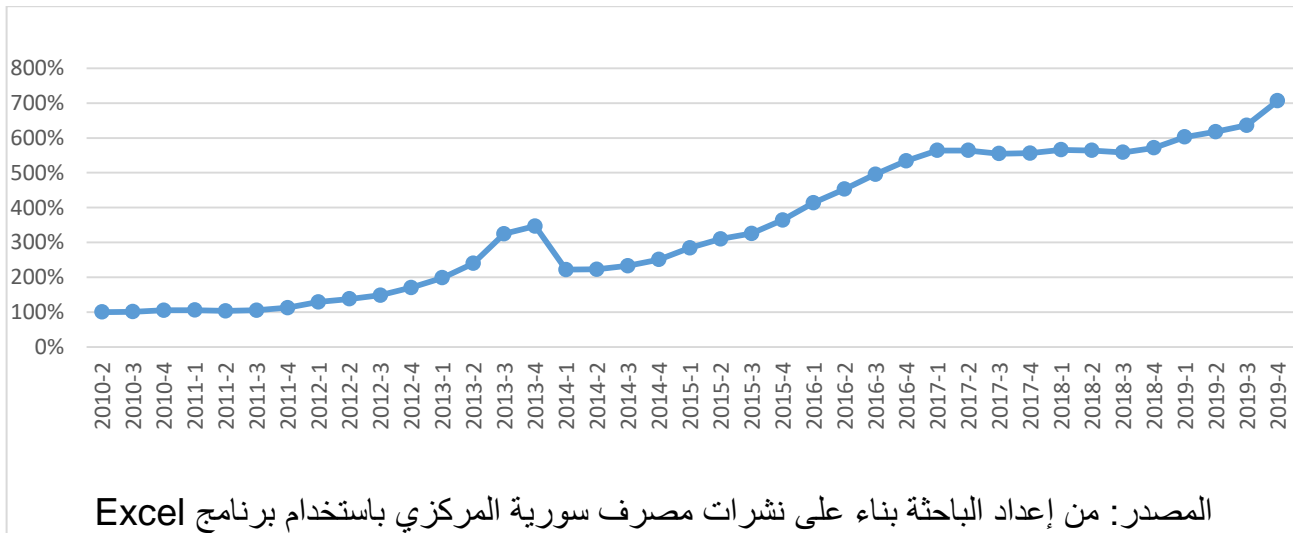
بشكل أسرع من نفقات التشغيل، يكون تأثيره إيجابياً في الربحية. في المقابل عندما تزداد نفقات التشغيل بشكل أسرع من الربح، يكون الأثر سلبياً. (Abduh & Idrees, 2013) (Quan et al, 2019)

كما أن العلاقة بين أداء البنك ومعدل التضخم تعتمد على قدرة الإدارة على توقع التضخم. فالتنبؤ الصحيح للتضخم من قبل المديرين سيساعد الإدارة على تحصيل مبلغ جيد من الإيرادات أعلى من التكلفة، عبر تعديل استراتيجياته التشغيلية لزيادة الإيرادات بشكل أسرع من التكاليف وتحسين ربحيته وقدرته على الأداء. (Jordan , 2013)

بالإضافة لأن معدلات التضخم المرتفعة تدفع العملاء إلى تحويل انتباههم من الاستثمار أو الادخار إلى التركيز على الإنفاق بسبب ضعف قوتهم الشرائية. وبالتالي سحب الأموال من المصارف، مما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الودائع، وبالتالي تآكل قدرة البنوك على التمويل. كما قد يؤدي إلى مواجهة العملاء المدنيين لمشكلة الضائقة المالية وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خسارة للمصارف.

ووفقاً للشكل 11 فإن معدلات التضخم في سورية قد بلغت 700% نسبة إلى بداية فترة الدراسة عام 2010.

الشكل 11 مؤشر أسعار المستهلك 2010-2019



سادساً: الناتج المحلي الإجمالي

النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أكثر مؤشرات الاقتصاد الكلي شيوعاً، وهو أحد المقاييس للكشف عن حالة الدورة الاقتصادية. (Quan et al, 2019)

ومن المتوقع أن يكون للناتج المحلي الإجمالي أثر إيجابي في الربحية المصرفية من خلال تأثيره في العوامل التي تؤثر في العرض والطلب والقروض والودائع بشكل غير مباشر (Noman, 2015).

ويشير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى أن البيئة الاقتصادية في الدولة تشجع على تقدم الأعمال التجارية وتطورها، وأن العملاء لديهم القدرة على تلبية الاحتياجات ورفع مستوى معيشتهم. فبعد أن يلبي الناس احتياجاتهم الأساسية يستخدمون العملة المتبقية لغرض الاستثمار أو الادخار من خلال الخدمات التي تقدمها المصارف.

بالإضافة إلى ذلك، بمجرد إيداع المواطنين أموالهم في المصارف لغرض الادخار أو الاستثمار سيساعد ذلك المصرف على إجراء المزيد من الأنشطة وبالتالي كسب المزيد من الدخل.

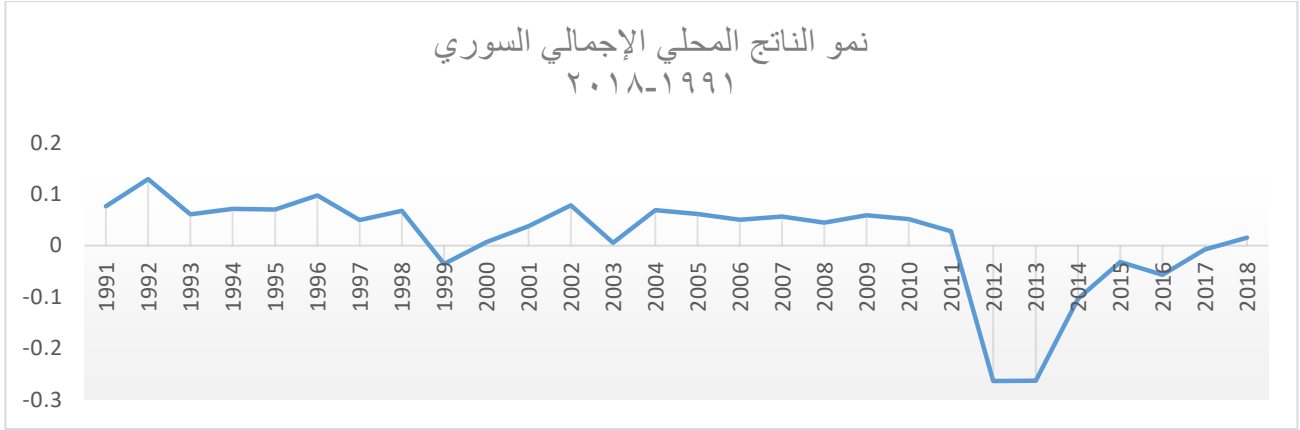
وخلال فترة التوسع، من المتوقع أن يزداد الطلب على القروض وتحسن جودة الأصول، وبالتالي يمكن للمصرف تحقيق المزيد من الأرباح.

في المقابل، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي مع حالات الركود الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينخفض معدل الإقراض خلال فترات الركود وقد تعاني المصارف من مخاطر ائتمانية أعلى وتكلفة أعلى للمخصصات. وبالتالي ربحية منخفضة. (Quan et al, 2019) (Nour Aldeen et al, 2020)

ويظهر من الشكل 13 أن الاقتصاد السوري كان آخذاً في التحسن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كان قد بدأ من قاعدة متدنية.

وسجل إجمالي الناتج المحلي نمواً بمعدل 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و 2010 بالقيمة الحقيقية، ثم بدأ بالتدهور مع عام 2011، وبلغت الخسائر في إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2011 و 2016 نحو أربعة أضعاف حجم إجمالي الناتج المحلي السوري عام 2010. مما من شأنه أن يؤثر سلباً على عمل المصارف كافة.

الشكل 12 نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري بين عامي 1991-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نشرات مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي لإحصاء باستخدام برنامج Excel

سابعاً: حوكمة الدولة

تخضع الصناعة المصرفية الدولية لقواعد شديدة التنظيم نظراً لأهمية دورها في إنشاء نظام مالي سليم وقوي يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للدول. وتعد اللوائح المصرفية ضرورية لتغطية العديد من جوانب العملية المصرفية (مثل متطلبات الإفصاح والإشراف والمنافسة والتعرض للمخاطر المالية). ونظراً للعلاقة المتبادلة بين اللوائح المصرفية والأنظمة الأخرى للدول (مثل الإطار القانوني والبيئة المؤسسية)، يمكن اعتبار حوكمة الشركات في الدولة مؤشراً للربحية المصرفية (AbdelRazzaq, 2018)

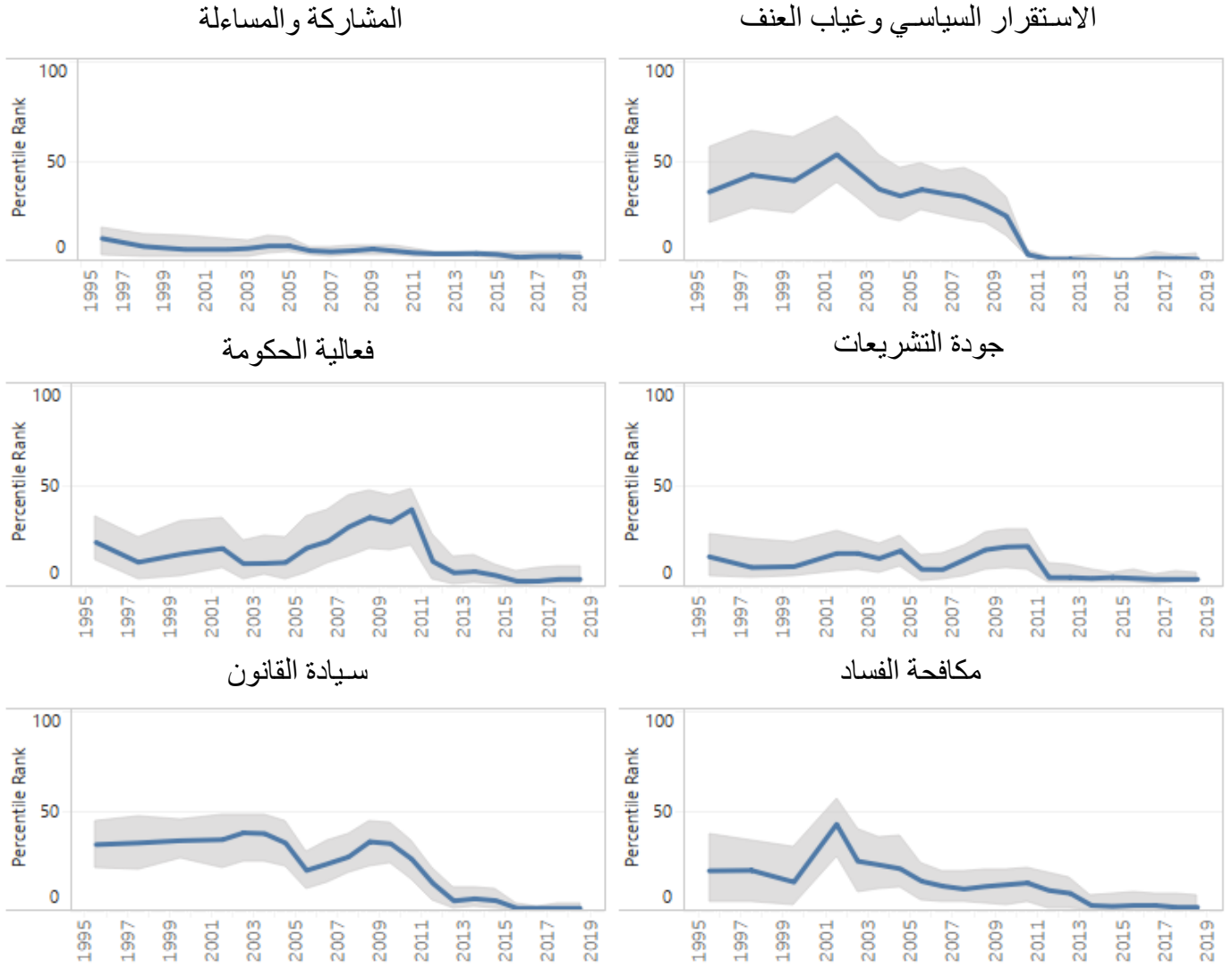
وتعرف الحوكمة أو الحكم الرشيد بأنها المؤسسات والتقاليد التي تُمارَس السلطة من خلالها في بلد ما. وهذا يشمل عملية اختيار الحكومات ومراقبتها وتغييرها؛ وقدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بشكل فعال؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. (Kaufmann & Kraay, 2021)

ويتم قياس حوكمة الشركات عبر مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) الذي أصدره البنك الدولي عام 1996. ويتكون من ستة مؤشرات فرعية هي: مكافحة الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وجودة التشريعات، وسيادة القانون، والمشاركة والمساءلة.

ويمكن دراسة أثرها على المصارف كالاتي: (AbdelRazzaq, 2018)

1. يرصد مؤشر سيادة القانون مدى الثقة في قواعد المجتمع والالتزام بها (مثل جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية). لذلك، يشير المؤشر المرتفع إلى ثقة أعلى في بيئة الأعمال وبالتالي أداء مصرفي أعلى.
 2. يقيس مؤشر الاستقرار السياسي احتمالية عدم الاستقرار السياسي والعنف الناجم عن دوافع سياسية في البلاد. نظرًا لأن عدم الاستقرار السياسي يشجع على تخصيص الموارد بكفاءة، فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع المؤشر إلى زيادة كفاءة البنوك ومستوى الربحية.
 3. تعكس فعالية الحكومة جودة صياغة السياسات وتنفيذها. لذلك، يشير المؤشر المرتفع إلى أن الحكومة فعالة وملتزمة في تنفيذها للسياسة العامة. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وبالتالي تحسين الأداء المصرفي. علاوة على ذلك، فإن زيادة فعالية الحكومة تقلل من تكلفة العمليات المصرفية.
 4. وبالمثل، فإن المؤشر المرتفع لجودة التشريعات يعني صياغة فعالة لسياسات عالية الجودة تمكن الدولة من الحفاظ على النمو في حالة الظروف الاقتصادية المعاكسة. وبالتالي، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مؤشر جودة التشريعات إلى التأثير الإيجابي في الأداء المصرفي والربحية. وتقل جودة التشريعات أيضًا من تكلفة العمليات المصرفية من خلال زيادة إمكانية التنبؤ بالنظام القضائي.
 5. يقيس مؤشر مكافحة الفساد قدرة الحكومة والموظفين العموميين على السيطرة على الفساد في الخدمات العامة، والمؤشر المرتفع يشير إلى انخفاض الفساد في الخدمات العامة وبالتالي الكفاءة العالية للبنوك والربحية. كما أن الفساد يمكن أن يزيد من تكلفة العمليات المصرفية. والتحرر منه يساهم في معاملة أكثر إنصافًا ويحسن الكفاءة التنظيمية وبالتالي يعزز تخصيص الموارد بشكل أفضل في الاقتصاد.
 6. يرصد مؤشر المشاركة والمساءلة تصورات عن مدى قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم والتعبير عن آرائهم في بيئة حرة، لذلك يشير المؤشر المرتفع إلى ثقة أعلى في بيئة الأعمال وبالتالي أداء مصرفي أعلى.
- وبالاطلاع على مؤشر الحوكمة في سورية خلال الفترة الزمنية 1996-2019 أدناه نلاحظ أن المؤشر بفروعه الستة يتجه نحو الانحدار منذ بداية عام 2011 مما يؤثر سلبيًا على الربحية بلا شك.

الشكل 13 مؤشر الحوكمة العالمي لسورية من عام 1996 حتى 2019



المصدر: البنك الدولي، مؤشر الحوكمة العالمي <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

المبحث الثالث: العوامل المتعلقة بالنظام المصرفي:

أولاً: التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

إن للتشريعات القانونية والضوابط المصرفية أثر كبير في أداء المصارف، لأن هدفها هو ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامتها المالية وحماية أموال المودعين، مما يترتب التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها. (مزريق وزملاؤه، 2014)

ومن أمثلة التشريعات المصرفية التي أثرت على ربحية المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة ما فرضه المشرع من أن يكون رأسمالها خمسة عشر مليار ليرة سورية في حين فرض على البنوك التقليدية عشرة مليارات ليرة سورية فقط. فقد حدد المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، رأس مال المصرف بما لا يقل عن 5 مليارات ل.س، توزع على أسهم اسمية لا تقل قيمة السهم الواحد عن 500 ل.س، وعلى ألا يقل رأس المال المدفوع عند التأسيس عن 50% من رأس المال المصرح به، بحيث يستكمل دفع رأس المال خلال 3 سنوات من بداية مزاولة المصرف لنشاطه. ثم عدل هذا المرسوم بالقانون رقم 3 لعام (2010)، بحيث لا يقل حجم رأس مال المصرف الإسلامي عن 15 مليار ل.س. لكن رأس مال المصرف كلما كان حجمه وسطاً كانت فرصة نجاحه أكبر وربحيته أعلى. فالمصارف الإسلامية تسعى كغيرها من المصارف إلى تعزيز ثقة المودعين فيها، وهذا يقتضي عدم المغالاة عند تحديد حجم رأس مالها، بحيث تتمكن من استثماره بالكامل، لتتمكن من توزيع عائد مناسب على أصحاب رأس المال. كما يستلزم ذلك عدم تقليل رأس المال عن القدر اللازم لتحقيق الخطط المعتمدة بشكل يؤدي إلى الإخلال فيه كونه عامل ضمان بالنسبة إلى المودعين، ويؤدي إلى نزع الثقة منه وعدم الطمأنينة إليه من قبلهم، لاسيما أنهم لا يشتركون في إدارة أموال المصرف. فوفقاً لهذا التعديل، قد ازداد رأس المال إلى درجة يصعب على المصرف فيها استثماره بالكامل، مما أثر سلباً في قدرته على توزيع عائد مناسب على أصحاب رأس المال، ومن ثم أدى إلى ضعف أدائه عن المستوى المأمول بسبب هذا التعديل. (البقاعي، 2014)

كما أن زيادة رأس مال المصارف والوصول بها الى درجة ملاءة كبيرة ومدى قدرتها على مقابلة ذلك بالتوسع في الاستثمار، من شأنه أن يؤثر في العائد المحقق على السهم (ربحية السهم)، وعلى الربحية النسبية ومعدل كفاية رأس المال الذي يرتفع بشكل كبير مالم يقابله توسع في الإقراض والتمويل. (القاضي و هاشم، 2015)

ثانياً: السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية للمصارف المركزية ذات أهمية كبيرة في التأثير في سياسات المصارف من حيث إدارة الموجودات والمطالب، وبالتالي التأثير في ربحيتها، ويستخدم المصرف المركزي عدة أدوات سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المرجوة. وقد تكون إجراءات السياسة النقدية تقيديّة أو تتسم بطابع من التخفيف تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم في المصارف التقليدية ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار. وأحياناً وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة. (مزيق وزملاؤه، 2014)

وفي سورية يمكن اعتبار أن الكثير من ضوابط السياسة النقدية في ظل الأزمة السورية قد أدت بشكل ما إلى زعزعة ثقة العملاء بالنظام المصرفي وحملهم على سحب أموالهم. مع أن هذه القرارات هي لحماية الليرة السورية من المضاربات إلا أنها أدت بشكل غير مباشر إلى تخوف العملاء من التعامل مع المصارف وسحب أموالهم مما يؤدي في النهاية للتأثير سلباً في الربحية.

مثل تحديد سقف السحب اليومي للعملاء، والقرارات المتعلقة بالقطع الأجنبي مثل التعميم رقم 16/8234/ص بتاريخ 2017/10/2 والذي فرض على المتعاملين الذين يرغبون ببيع قطع أجنبي القيام

بإيداع المقابل بالليرة السورية كوديعة مصرفية لمدة شهر على الأقل لا يحق لهم التصرف فيها حتى نهاية المدة.

ثالثاً: المنافسة والحصة السوقية

تؤثر المنافسة بين المصارف بجميع أنواعها في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، كما تعد المنافسة كبيرة ومستمرة بين المصارف الإسلامية من جهة والمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من جهة أخرى، سواء على صعيد ابتكار آليات حديثة في العمل المصرفي التقليدي وتطوير أنظمتها وخدماتها ومنتجاتها، أو على صعيد دخول المصارف التقليدية في مجال العمل المصرفي الإسلامي عن طريق فتح فروع لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (البقاعي، 2014)

كما تكتسب البنوك المزيد من الكفاءة وتزيد ربحيتها بسبب زيادة الحصة السوقية. فإذا كان للبنك حصة أكبر في السوق، فإنه سيتمتع بصلاحيات أكبر للتحكم في الأسعار وخدمات العملاء. كما أن البنوك التي تمتلك حصصاً أكبر في السوق تعد أكثر ربحية من البنوك صاحبة الحصة الأصغر. وتتمتع البنوك ذات المنتجات المتميزة والحصة السوقية الأكبر بقوة كما أنها تحقق أرباحاً أعلى (Aslam et al, 2016)

(Nour Aldeen et al, 2020)

رابعاً: أسعار الفائدة

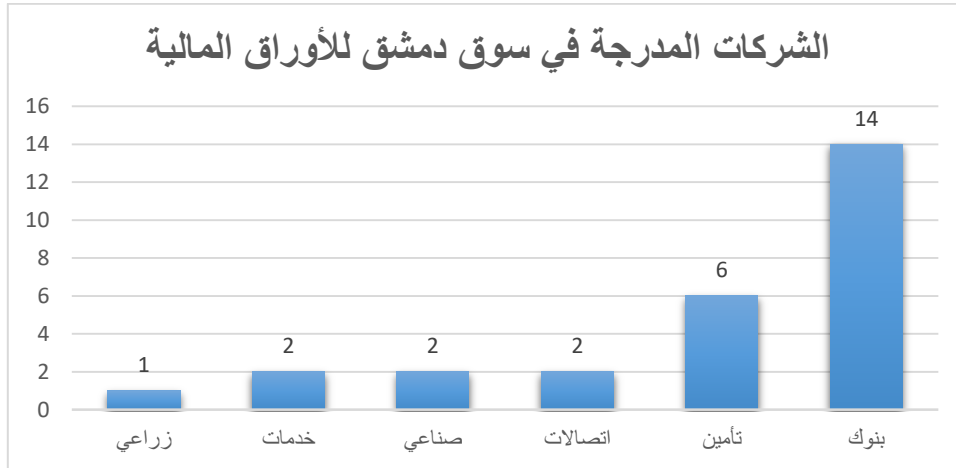
لا تتعرض المصارف الإسلامية للمخاطر المتعلقة بسعر الفائدة في الظاهر لأنها لا تتعامل بها، ولكن في الحقيقة قد تؤثر الفائدة بطريقة غير مباشرة؛ لأن المصارف الإسلامية تستخدم مؤشر سعر الفائدة لتحديد أسعار أو تكلفة منتجاتها بسبب عدم وجود مؤشر مرجعي إسلامي، خاصة عند تحديد هامش الربح في البيوع الآجلة بالاستناد إلى الليبور كسعر أساس. ونظراً لعدم جواز تغيير هامش الربح خلال فترة الأجل؛ فإن البنوك الإسلامية سوف تتعرض للمخاطر الناشئة عن تغير سعر الفائدة في السوق المصرفية خلال فترة الأجل. (العبيد، 2015) (مشعل، 2019)

خامساً: سوق الأوراق المالية

يؤثر تطور سوق الأوراق المالية على ربحية المصرف. لأن تطوره يسمح للشركات بأن تكون ذات رأس مال أكبر، مما يؤدي لانخفاض ملحوظ في مخاطر التخلف عن سداد الديون. وكلما ارتفع مستوى تطور سوق الأوراق المالية، توفرت معلومات أكثر عن الشركات المتداولة في البورصة، وهذا بدوره يساعد المصارف على تقييم مخاطر الائتمان، من حيث دراسة الشركة بشكل أفضل ومراقبة التمويلات التي يتم أخذها من قبلهم. وبالتالي هناك أيضاً زيادة في حجم الأعمال بالنسبة للبنوك مما يؤدي إلى زيادة الربحية (Jordan , 2013)

وسوق دمشق للأوراق المالية يعتبر سوقاً حديثاً يضم عدداً محدوداً جداً من الشركات وهي 27 شركة غالبيتها شركات مالية موضحة في الشكل الآتي:

الشكل 14 الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام برنامج Excel

الفصل الرابع: العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية

ويشتمل على:

– المبحث الأول:

العوامل ذات الصلة بالمنظمة

– المبحث الثاني:

حجم المصرف وإدارته

– المبحث الثالث:

العوامل المتعلقة بمصادر واستخدامات الأموال

– المبحث الرابع:

إدارة المخاطر

بعد أن عرضنا العوامل الخارجية والمصرفية المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية، ننتقل لعرض العوامل الداخلية، التي تعد على قدر كبير من الأهمية لأنها تقع تحت سيطرة الإدارة وبالتالي فإن دراسة أثرها على الربحية يساعد الإدارة على تعزيز العوامل الإيجابية وتلافي السلبية، بخلاف العوامل الخارجية التي لا يمكن للإدارة التحكم فيها.

المبحث الأول: العوامل ذات الصلة بالمنظمة

أولاً: عمر المصرف

غالباً ما تؤثر زيادة عمر المصرف بشكل إيجابي في ربحيته لعدة أسباب منها أن الناس تطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمها وثقتها بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، بالإضافة إلى خبرة إدارتها. ويضاف إلى ذلك أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية، بخلاف المصارف حديثة التأسيس. (مزيبق وزملاؤه، 2014) لكن من الممكن للمصارف الحديثة أن تحصل على ربحية جيدة في حال قوة وحسن الإدارة ويمكن أن تتفوق على البنوك الأطول عمراً. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)

وتعتبر المصارف الإسلامية السورية حديثة عهد نوعاً ما، حيث بدأ كل من بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي عملهما عام 2007 وتبعهما بنك البركة عام 2010. وعاشت جل حياتها في ظل الأزمة مما أثر سلباً في ربحيتها وقدرتها على الأداء.

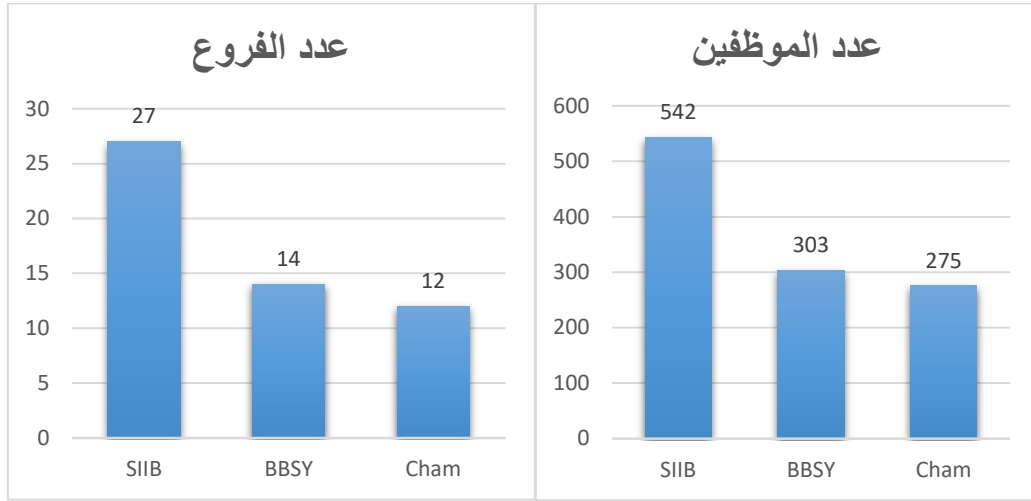
ثانياً: عدد الفروع والموظفين

تعد زيادة عدد موظفي المصرف مؤشراً لزيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء. كما يؤدي الانتشار الجغرافي للمصرف خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية لزيادة عدد المتعاملين،

فالفرع هو الحضور المادي للبنك الذي يلعب دورًا كبيرًا في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء. ويضمن الاتصال المباشر معهم ويعرّفهم على المزايا الأخرى لخدماته المصرفية. فإيصال الخدمات المصرفية لهذه المناطق، سوف يجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفًا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف. (مزيبق وزملاؤه، 2014) (Al-abadallat, 2017)

وفيما يخص المصارف الإسلامية السورية يتميز بنك سورية الدولي الإسلامي بعدد فروع أكبر وموظفين أكثر يليه البركة فالشام كما في الشكل الآتي:

الشكل 15 عدد فروع وموظفي المصارف الإسلامية السورية حتى عام 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية لعام 2019 للمصارف الإسلامية السورية

ثالثاً: نوع البنك

يؤثر نوع البنك على الربحية من منظورين: التخصص والملكية (الحكومية أو الخاصة أو الأجنبية). وبما أن البنوك الحكومية هي بنوك غير هادفة للربح بشكل عام، فهذا يؤدي لضعف مستوى ربحيتها على الرغم من انخفاض تكلفتها، بخلاف البنوك المملوكة للقطاع الخاص التي تهدف إلى تعظيم الأرباح.

لكن كون البنوك العامة غير هادفة للربح لا يعني بالضرورة أنها أقل ربحية من البنوك الخاصة. فقد توصلت الدراسات إلى أن البنوك الأوروبية المملوكة للدولة تحقق ربحية أعلى بكثير من نظيراتها الخاصة. وفي حالة ألمانيا، لم تتوصل الدراسات لوجود دليل على أن البنوك المملوكة للقطاع الخاص أكثر كفاءة من البنوك العامة والبنوك المشتركة.

أما تأثير التخصص على أداء البنك فيعتقد أن البنوك المتخصصة لديها شرط التميز في الصناعة التي تعمل فيها. لأن البنوك المتخصصة يمكن أن تستفيد من إنتاجها المالي أو قوتها السوقية الأفضل في التسعير الناتج عن تخصصها الإنتاجي. في المقابل، البنوك المتخصصة قد تخسر فرصة الربح بسبب مجالات استثمارها المحدودة (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018). وجميع المصارف الإسلامية السورية هي مصارف خاصة غير متخصصة.

المبحث الثاني: حجم المصرف وإدارته

أولاً: حجم المصرف

يعد سؤال: ماهو الحجم الأمثل للمصرف الذي من شأنه أن يزيد من ربحيته؟ أحد الأسئلة الأساسية المتعلقة بسياسة المصرف. وتختلف نتائج الدراسات حول طبيعة العلاقة بين حجم المصرف وربحيته، إلا أنه وبشكل عام يعد تأثير الحجم المتزايد في الربحية إيجابياً إلى حد ما. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)

ويقاس حجم المصرف عادةً بمقدار ما يملكه من موجودات أو حقوق ملكية.

1- حجم المصرف مقاساً بموجوداته

إذا تم قياس حجم المصرف بالموجودات فإن كبر الحجم يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، حيث يكون المعدل كبيراً في المصارف الصغيرة مقارنة مع المصارف الكبيرة، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف قد يزيد من قدرتها على الاستثمار فتؤدي إلى زيادة الربحية. (حزوري، 2018)

2- حجم المصرف مقاساً بحقوق الملكية

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية. (حزوري، 2018)

ووفقاً للدراسات فقد تكون العلاقة بين الحجم والربحية؛

إما علاقة إيجابية والمصارف الكبيرة أكثر ربحية:

لأنه مع زيادة الحجم، تنخفض تكلفة التشغيل، فمن المتوقع أن يؤدي حجم البنوك إلى تعزيز وفورات الحجم (Hassan & Ahmed, 2019) (Aslam et al, 2016) بالإضافة لتقليل تكلفة جمع المعلومات ومعالجتها، كما يساعد الحجم الكبير للبنك على توفير خدمات مالية أكثر وتنوع المنتجات لعملائه، وبالتالي حشد المزيد من الأموال. (Rahman & Akhter, 2015) والوصول إلى أسواق رأس المال التي لا تستطيع البنوك الصغيرة دخولها. (Quan et al, 2019)

أو علاقة سلبية والمصارف الصغيرة أكثر ربحية:

على فرض أن البنوك الكبيرة قد تتمتع بميزة محدودة للغاية في وفورات الحجم، حيث يؤدي توسيع حجم البنك عادةً إلى تقليل التكلفة بشكل محدود. كما أن تأثير الحجم يمكن أن يكون سلبياً لارتفاع مستوى البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الرقابية. (عبد الرسول، 2018) وفي ظل عدم وجود أسواق مالية وأنظمة قانونية متطورة، يصبح من الصعب على المؤسسات المالية التوسع إلى حجمها الأمثل. كما أن البنوك الصغيرة يسهل إدارتها فيما يتعلق بالرقابة والتنسيق. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)

كما يمكن اعتبار أن تأثير حجم البنك على الربحية ليس مهماً لأن البنوك صغيرة الحجم عادة ما تحاول النمو بسرعة، وهي على استعداد للتضحية بربحيته. فالبنوك المنشأة حديثاً لا تحقق أرباحاً في السنوات الأولى من العمل عادةً لأنها تولي اهتماماً لاكتساب حصتها في السوق بدلاً من زيادة ربحيتها. (Quan et al, 2019)

وتمتلك البنوك الأصغر احتياطات أعلى لخسائر القروض ونسبة أعلى من الأصول السائلة مقارنة بالبنوك الكبيرة. (Quan et al, 2019)

ثانياً: إدارة المصرف

ويقصد بإدارة المصارف مدى قدرته على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدره إدارة المصرف على تحقيق التوازن المطلوب في إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد، وإدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف من خلال توظيف موارده في موجودات ذات عوائد مجزية مع محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها الإدارات. فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم الربحية من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان. (مزيب وزملاؤه، 2014) وتتضمن إدارة إدارة المصرف حسن إدارته للسيولة والنفقات.

1. إدارة السيولة

السيولة تعني مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها (العبيد، 2015). وتعرف وفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف قرار رقم 588/م/ن/ب4 بأنها مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسهيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية . إن قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس نسب السيولة حيث يتم الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد دون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها عناصر الموجودات غير السائلة، أما المطلوبات وحقوق الملكية فتقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبعكسها المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون إدارة البنك أمام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة. (عبد الرحمن و الفارسي، 2020)

والسيولة تمثل سيقاً ذا حدين، فإذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، سوف يؤثر سلباً في ربحية البنك. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية البنك عن الوفاء بالتزاماته خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات التمويل المقدمة له (عبد الرحمن و الفارسي، 2020)

تعد السيولة والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك، لذلك الإخفاق في أحدهما سيؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك، وهذا ما يعرضه إلى المخاطر وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية. وإن التلازم بين السيولة والربحية يأتي من ضرورة كل منهما لاستمرار البنك. وقد يتعارض الهدفان إذا لم تحسن إدارة العلاقة بينهما. فالسيولة ضرورية لمجابهة المتطلبات المفاجئة للعملاء، وسحوباتهم، وبالعكس ذلك قد يتعرض البنك لخطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو، واستمرار البقاء، ولأن الخسارة ستؤدي إلى تآكل حقوق المالكين، وبالتالي احتمال تصفية البنك. والتعارض هذا يتأتى من أن التركيز على أحدهما، ومنحه الأفضلية سيؤدي إلى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها الإدارة. فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد، وشبه النقد، والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك، وباعتبار أن عائد الاستثمار في الموجودات النقدية أو القريبة منها، غالباً ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الموجودات الأقل سيولة بسبب ما يحمله من مخاطر يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته، لكنه بالمقابل سيفقد أرباحاً كان سيحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحاً كبيرة، لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث سحب مبالغ مفاجئة وسيؤدي ذلك إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين السيولة والربحية. (عبد الرحمن و الفارسي، 2020)

ومن المهم الإشارة إلى أن السيولة ليست غاية بحد ذاتها، إذ إن هناك نقطة توازن يجب عدم الانحراف عنها، فزيادة السيولة عن تلك النقطة يعطل جزء من الموارد المتاحة، وانخفاضها عن هذه النقطة قد يؤدي إلى توقف العمليات مما يؤثر على ربحية الوحدة وعلى سمعتها الائتمانية، وهي آثار قصيرة الأجل قد تؤدي بتراكمها إلى العسر المالي، الذي قد يؤدي فيما لو استفحل إلى الإفلاس. (العبيد، 2015)

تتعرض المصارف الإسلامية لمشاكل السيولة، كما هو الحال لدى المصارف التقليدية، إلا أن تعرض المصارف الإسلامية لها، يعد أكثر خطورةً من التقليدية؛ ويعود ذلك بشكل أساسي لعدم قدرتها على الاقتراض بفائدة من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي لأن الاقتراض بفائدة من الربا، ولأن بيع

الدين لا يجوز إلا بقيمته الاسمية (مشعل، 2019) بالإضافة إلى عدم قدرتها على تسهيل أصولها بسعر أقل من السعر العادل لها، الأمر الذي يدفعها للاحتفاظ بكمية كبيرة من السيولة النقدية في خزائنها لمواجهة أي تدفقات نقدية خارجية، وبالتالي التخفيض من حجم الأموال المتاحة للاستثمار، وما يتبعه من أثر في حجم الأرباح التي يمكن أن تحققها. (العبيد، 2015)

2. إدارة النفقات

تعد نفقات المصرف محددًا للربحية ومؤشرًا على كفاءة الإدارة، لكن يجب التفريق عند النظر في النفقات الإجمالية بين النفقات التشغيلية والنفقات العامة (مثل الضرائب)، فالنفقات التشغيلية فقط هي التي تعد نتيجة لعمل إدارة المصرف وبالتالي مؤشرًا على كفاءة الإدارة وربحية المصرف. فالإدارة الضعيفة للمصرف تؤدي إلى ضعف ربحية المصرف. وإذا كانت المصارف ترغب في زيادة أرباحها، فيجب أن يكون تركيزها الأول على إدارة المصروفات ثم إدارة مصادر الأموال واستخداماتها. (Quan et al, 2019)

وتختلف الدراسات في تحديد أثر النفقات على الربحية. حيث تشير بعض الدراسات إلى أن العلاقة سلبية، لأنه من المتوقع أن تؤدي النفقات التشغيلية المرتفعة لكل وحدة من الدخل إلى انخفاض الربح (Hassan & Ahmed, 2019) كما إن انخفاض النفقات يحسن الكفاءة وبالتالي يزيد من ربحية المؤسسة المالية (Rahman & Akhter, 2015) ويمكن ربط النفقات التشغيلية المرتفعة بحجم البنك، حيث إن الأصول الأصغر حجمًا تجعل البنك غير قادر على الاستفادة من وفورات الحجم. (Elgadi & Pei-yi, 2018) Yu, (2018) بالإضافة إلى ما سبق فإن معظم الأدبيات المصرفية الإسلامية تلقي باللوم على مواصفات الأدوات المالية الإسلامية التي عادة ما تكون أكثر تعقيدًا وأقل شهرة من التقليدية، وبالتالي سوء إدارة المصروفات التشغيلية التي تقع تحت إدارة المصرف الإسلامي. (AbdelRazzaq, 2018)

بينما تشير الدراسات الأخرى إلى العلاقة الإيجابية التي يمكن عزوها إلى أن بعض نفقات التشغيل مثل الرواتب والنفقات الإدارية يمكن أن تكون مرتبطة بشكل إيجابي بالربحية بما يتماشى مع نظرية كفاءة الأجور. (AbdelRazzaq, 2018) فننقات الرواتب المرتفعة تُدفع لرأس المال البشري الأكثر إنتاجية. (Quan et al, 2019)-(Rahman & Akhter, 2015)

كما قد ترتبط القيمة الأعلى للنفقات أحياناً بزيادة حجم الأعمال المصرفية، وتؤدي في النهاية إلى تحقيق أرباح أعلى. (Quan et al, 2019)

كما يمكن أن تنشأ العلاقة الإيجابية بين النفقات والربحية من حقيقة أن البنوك يمكنها تحميل النفقات المرتفعة على العملاء. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018) مع أنه يجب عدم زيادة التكلفة على العملاء عن الحد لأجل المنافسة في الصناعة المصرفية. (Quan et al, 2019)

ويعد استخدام التكنولوجيا الإلكترونية الجديدة، مثل أجهزة الصراف الآلي، سبباً في انخفاض النفقات العامة. وبالتالي، قد تؤثر النفقات العامة المنخفضة على الأداء بشكل إيجابي. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)

المبحث الثالث: العوامل المتعلقة بمصادر واستخدامات الأموال

أولاً: الودائع

تعد الودائع المصدر الخارجي الرئيس لمصادر الأموال، لذا فإن لها تأثيراً قوياً على الربحية، مما يعني أن زيادة الودائع يؤدي إلى ربحية عالية وانخفاضها يؤدي إلى انخفاض الربحية. (Aslam et al, 2016). وهي على أنواع: ودائع استثمارية (مطلقة ومقيدة)، وودائع تحت الطلب (حسابات جارية)، وودائع ادخارية، بالإضافة لودائع الوكالة الاستثمارية.

1. الحساب الجاري (الوديعة تحت الطلب): هو المبالغ التي يتلقاها المصرف من المتعاملين الذين لا يرغبون في استثمارها وهي قروض مضمونة في ذمته، ويلتزم بردها عند الطلب دون زيادة، لصالحه وعلى ضمانه، بخلاف حسابات الاستثمار فهي وللمصرف التصرف فيها واستثمارها أمانة ولا يضمنها إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.
2. الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار): هي المبالغ التي يتلقاها المصرف من المستثمرين ويفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة، وتنقسم إلى حسابات الاستثمار

- التي تدار على أساس المضاربة المطلقة¹ وحسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المقيدة². والعلاقة بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات علاقة المضارب برب المال.
3. حسابات التوفير (الادخار) غير المفوض باستثمارها تأخذ أحكام الحساب الجاري. أما حسابات التوفير المفوض باستثمارها فإنها تأخذ أحكام حسابات الاستثمار. (الأيوفي، 2017، الصفحات 1010-1009)
4. ودائع الوكالة الاستثمارية: هي المبالغ التي يوكل فيها العميل المصرف باستثمار أمواله، بأجرة أو بغير أجرة. (الأيوفي، 2017، صفحة 1143) وتختلف ودائع الوكالة عن الودائع السابقة (ودائع المضاربة) بأن جميع الربح يكون للعميل الموكل والمصرف يستحق الأجرة المقطوعة بغض النظر عن ربح أو خسارة العملية، إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط من قبل المصرف.

ومن الناحية النظرية وفي الوضع الطبيعي، يتوقع أنه كلما ارتفعت حصة الودائع الاستثمارية المطلقة والمقيدة وتم توظيفها أو استغلالها بالشكل المدروس والأمثل، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي زيادة الربحية. وعلى النقيض تماماً فإن انخفاض حجم الودائع الاستثمارية أو سوء توظيفها واستغلالها، سينعكس سلباً على الربحية. (سعادة وزملاؤه، 2017)

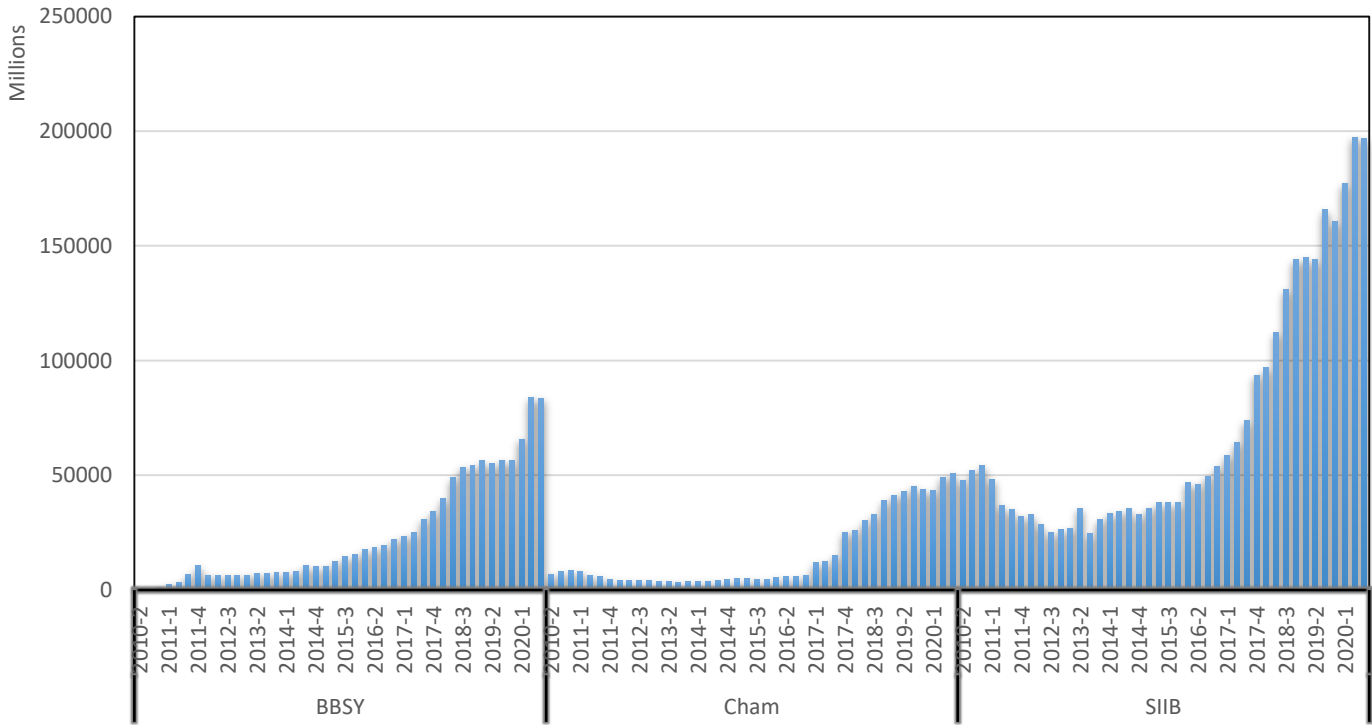
تعد زيادة إقبال العملاء على المصارف الإسلامية لاسترداد ودائعهم مؤشراً سلبياً ينم عن عدم ثقة العملاء بالقطاع المصرفي الإسلامي، مما يؤدي إلى وقوع المصرف الإسلامي في حالة العسر الذي يقصد به عدم قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الزخم الكبير من قبل العملاء للسحب من الأرصدة المودعة لديه، وعليه فإن انخفاض هذا المؤشر يعني احتمال التعرض لأزمة مالية، أما في حال ارتفاع مستويات هذا المؤشر فهو يعكس وضعاً مالياً مستقراً آمناً.

¹ - حسابات الاستثمار المطلقة هي المبالغ التي يتلقاها المصرف من المستثمرين ويفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين، ويشترك أصحاب الحسابات والمصرف في الأرباح إن وجدت حسب النسب التي تحدد لكل منهما في عقد المضاربة ويتحمل أصحاب الحسابات جميع الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحمّلها المصرف. (الأيوفي، 2017، صفحة 1010)

² - حسابات الاستثمار المقيدة هي المبالغ التي يفوض أصحابها المصرف باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع محدد أو برنامج استثماري معين، ويشترك أصحاب الحسابات والمصرف في الأرباح إن وجدت حسب النسبة التي تحدد لكل منهما في عقد المضاربة ويتحمل أصحاب الحسابات جميع الخسارة بنسبة حصصهم في رأس المال إلا ما نتج عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط فيتحمّلها المصرف (الأيوفي، 2017، صفحة 1010).

ويلاحظ من الشكل أدناه أن حجم الودائع في المصارف الإسلامية تأثر كثيراً خلال سنوات الأزمة ثم عاد للتحسن والارتفاع بداية عام 2017، وكانت الحصة السوقية الأكبر من نصيب بنك سورية الدولي الإسلامي.

الشكل 16 حجم الودائع في المصارف الإسلامية السورية 2010-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير الربعية لكل من المصارف الإسلامية العاملة في سورية

ثانياً: رأس المال

يستخدم رأس المال لتحليل درجة القوة المالية للبنك. وهو حماية للمودعين في حالة الخسارة أو التصفية. وطبيعة العلاقة بين رأس المال والربحية في البنوك هي علاقة سلبية. فوفقاً للنظرية المصرفية التقليدية، يرتبط ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بربحية أقل، هذه النظرية مبررة بالرأي القائل بأن نسبة حقوق الملكية المرتفعة تقلل عادة من مخاطر حقوق الملكية، وهكذا فمن المتوقع أن يكون العائد على حقوق الملكية قليلاً (حيث ترتبط المخاطر العالية بالربحية العالية).

ومن جهة المصارف الإسلامية ، فهناك احتمال كبير لعدم وجود تأثير لمبلغ رأس المال في الربحية، للأسباب الآتية:

أولاً: عدم وجود معدل عائد محدد مسبقاً للمودعين أو المستثمرين كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية. فمن المعروف أن المصارف الإسلامية تقدم تسهيلات حسابات التوفير والاستثمار من خلال المضاربة، مما يعني أن المودعين يتقاسمون مع المصرف أية أرباح أو خسائر ناتجة عن العمليات التجارية. وبالتالي، في حالة الخسارة، يتعين على المودعين تحمل الخسائر أيضاً حيث لن يقوم البنك بسداد أموالهم. هذا يعني أن هناك تأثير تصحيح ميكانيكي خلال فترات الكساد المالي. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018)

ثانياً: تستخدم البنوك الإسلامية طريقتين لاستثمار أموال المودعين. الطريقة الأولى: عبر المضاربة حيث تجمع أموال المودعين والمساهمين للاستثمار في عمل معين. عندها يجب توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين كل حسب حصته المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فيتحمل كل طرف الخسارة بنسبته من رأس المال. الطريقة الثانية: عبر الوكالة ويتم تطبيقها عندما يكون المصرف وكيلاً في استثمار أموال المودعين لتمويل مشروع معين. في هذه الحالة، ستذهب عائدات المشروع مباشرة إلى حساب المودع، ويكسب البنك أجراً مقابل إدارته للمشروع بصفته وكيلاً. مع الأخذ في الاعتبار أن البنوك عادة تدمج رأس مال المساهمين وأموال المودعين. وبالتالي لا يوجد ارتباط قوي بين رأس المال والربحية في النظام المصرفي الإسلامي. لكن الكثير من الدراسات تشير إلى وجود علاقة سلبية بين الربحية ورأس مال بعض البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم. (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018) (Rahman & Akhter, 2015)

ثالثاً: معدل كفاية رأس المال

ويعرف بأنه قدرة رأس مال المصرف المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات . (سعيد و أبو العز، 2014) ويؤثر هذا المعدل من حيث كونه لا يراعي المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين المصارف التقليدية.

فمع تطور طرق حسابه من بازل I عام 1988 حتى بازل III في نهاية عام 2010، إلا أن مقررات بازل I و II لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية. لذا بدأ الإهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية تُراعي خصوصية المصارف الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الإستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وكذلك صيغ التمويل والإستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وكان أول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها في آذار (مارس) 1999 ضمن معيار (بازل I) ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية رقم (2) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) عام 2005 ضمن معيار (بازل II)، وأخيراً المعيار المعدّل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2013 (IFSB) ضمن معيار (بازل II وبازل III) (سعيد و أبو العز، 2014)

حيث ينبغي أن يكون معدل الكفاية في المصارف الإسلامية أقل من معدله في المصارف التقليدية؛ لأنّ المصرف التقليدي يجب عليه دفع الفائدة، ولا يملك خياراً في عدم إعطائها، بينما بإمكان المصرف الإسلامي تحميل الخسارة أو بعضها على أرباح الاستثمار -إن وُجِدَت- أو على رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية في حال عدم كفاية الأرباح لتعويض الضرر. أمّا إذا كان المصرف يستخدم أمواله الذاتية و/أو أموال الحسابات الجارية و/أو الأرصدة غير المشغلة من الحسابات الاستثمارية في الصيغ التمويلية الأقل خطراً مثل عقود المداينات؛ كالمرابحة للأمر بالشراء، والسلم، والاستصناع، والإجارة المنتهية بالتملك، فإنّ حاجته إلى رأس مال كبير أقل نسبياً مما لو كانت الصيغ المستخدمة في المصرف مضاربة ومشاركة لانطوائهما على نسبة مخاطر مرتفعة. (سعيد و أبو العز، 2014)

وفيما يخص المصارف الإسلامية السورية فإنه يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 بحيث لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

المبحث الرابع: إدارة المخاطر

إن المخاطر المختلفة التي تواجه الأعمال المصرفية تجعل من إدارة المخاطر أمراً مهماً ومتأصلاً لبقائها. فالخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق. (أبو مؤنس، 2016)

وتواجه المصارف الإسلامية والتقليدية مخاطر مشتركة، بينما تنفرد المصارف الإسلامية بأنها تخضع لمخاطر خاصة بسبب طبيعة التمويل لديها. (AbdelRazzaq, 2018) ومن المنطقي القول إنه كلما ارتفع مستوى المخاطر كان تأثيرها سلبياً على الربحية، وكلما انخفض، زادت الجدارة الائتمانية للبنوك وكذلك انخفضت تكلفة التمويل. (Quan et al, 2019)

أولاً: المخاطر المشتركة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

1. مخاطر الائتمان:

وتشير إلى المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد، ويمكن تعريفها على أنها الفشل المحتمل للمدين في الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفقاً للشروط المتفق عليها. (Quan et al, 2019) فعلى الرغم من أن التمويلات تعد بمثابة الإمدادات الرئيسية لأرباح البنوك، إلا أنها تشمل مخاطر انتمائية كبيرة. حيث تؤثر عمليات الائتمان بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المدين قدرته على السداد. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة بعناية، أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة مما يؤثر سلباً على ربحية المصارف. (مزيق وزملاؤه، 2014) وتشمل مخاطر التسوية، أو عدم تسليم الطرف المقابل لما يجب عليه تسليمه في العقود التجارية في الوقت الذي قام الطرف الأول بذلك. وتنعكس آثار هذه المخاطر في شكل عدم التأكد من صافي الدخل. (مشعل، 2019)

ونظراً للخصائص الفريدة لبعض الأدوات المالية في المصارف الإسلامية، يمكن أن تكون مخاطر الائتمان الإجمالية التي تواجهها المصارف الإسلامية أكبر منها في البنوك التقليدية. على سبيل المثال، في حالة الذمم المدينة التي تمثل نسبة عالية من أصول المصارف الإسلامية، لا يوجد لدى المصارف

الإسلامية خيارات للتحوط مثل البيع بخصم أو إعادة بيع هذه الأصول المالية كأوراق مالية لرفع المخاطر وإنما تحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. (AbdelRazzaq, 2018)

وفي المراجعة توجد مخاطر الطرف المقابل. كما توجد مخاطر التسوية في العقود التي تتطلب من البنك أن يسلم نقوداً كما في عقود السلم والاستصناع، أو يسلم أصولاً كما في المراجعة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود. أما في الائتمان فتظهر مخاطر الائتمان في المشاركة والمضاربة عندما لا يقوم الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله. وتعود أسباب المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية إلى عدم كفاية المعلومات عن الأرباح الحقيقية للوحدات التي تم تمويلها على أساس المشاركة والمضاربة، بالإضافة للعوامل الخارجية التي تؤدي إلى تعثر الوحدة التي تم تمويلها على أساس المراجعة أو السلم والاستصناع. (مشعل، 2019)

2. المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالعنصر البشري والأنظمة أو الأحداث الخارجية، وفيما يخص المصارف الإسلامية فإنه يضاف إلى هذا التعريف عدم توافق المنتجات المالية لديها مع الشريعة الإسلامية أو الإخلال بالمعايير الشرعية المعتمدة، لأنه سيؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف وفقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تراجع الطلب على التمويل والخدمات المالية الإسلامية. (AbdelRazzaq, 2018) وتحدث مخاطر العمليات نتيجة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، أو عدم الالتزام بالضوابط الرقابية. وتنشأ المخاطر البشرية بسبب عدم الكفاءة أو بسبب فساد الذمم، كما تنشأ المخاطر الفنية بسبب الأعطال التي يمكن أن تحدث في أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي. وبصفة عامة تنشأ مخاطر التشغيل عن عوامل داخلية وعوامل خارجية وتتسبب هذه المخاطر في حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة للمصارف. ومن المتوقع أن تواجه المصارف الإسلامية مخاطر تشغيل أكثر من البنوك التقليدية، نظراً للاحتياجات الخاصة على صعيد الكفاءات البشرية والأنظمة الآلية التي تتطلبها تنفيذ الصيغ الشرعية. (مشعل، 2019).

3. مخاطر السيولة

ويشير هذا النوع إلى عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقل من مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حلت آجالها. وتعد هذه المخاطر أعلى في المصارف الإسلامية بسبب عدة عوامل مثل الاعتماد على تمويل التجزئة قصير الأجل، وعمل المصارف الإسلامية في بيئة غير مناسبة لطبيعتها لكون البيئة العامة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل البنوك التقليدية وأسواق المال التقليدية والأوراق المالية الحكومية. كما أن قدرة المصارف الإسلامية على التحوط من مخاطر معينة محدودة بسبب حرمة استخدام المشتقات المالية التقليدية، بالإضافة إلى التسهيلات المحدودة التي يمكنها الحصول عليها من المصرف المركزي (المقرض الأخير). (AbdelRazzaq, 2018)

ويوجد ارتباط وثيق بين مخاطر السيولة والائتمان فعادة ما تكون مخاطر السيولة "مخاطر تبعية" أو مخاطر من الدرجة الثانية لأنها تأتي بعد الارتفاع الحاد في المخاطر المالية الأخرى. يمكن أن توجد مخاطر السيولة على جانبي الميزانية العمومية مع أحداث خارجية أو داخلية مختلفة يمكن أن تؤدي إلى حدوثها (على سبيل المثال، مشكلة مخاطر التشغيل الخاصة بالبنك، أو الإضرار بسمعة البنك، أو مشكلة السيولة على مستوى السوق يمكن أن تؤدي مثل هذه الأحداث إلى انخفاض الثقة بالمصرف، وهذا بدوره يساهم في التآكل السريع لمركز السيولة لديه، ويمكن لمخاطر السيولة أن تتفاعل بدورها مع مخاطر السوق ومخاطر الائتمان بطرق معقدة وغير متوقعة. (AbdelRazzaq, 2018)

4. مخاطر السمعة

هي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، مما قد يؤدي إلى خسائر في مصادر التمويل أو تحول المتعاملين إلى مصارف منافسة، وقد تكون مخاطر السمعة بسبب سوء تصرفات الموظفين أو المسؤولين أو ضعف في أنظمة السرية المصرفية. وتختص المصارف الإسلامية بعنصر إضافي في إمكانية تحمل أضرار مالية ناتجة عن تهديدات مدى التزامها بالشريعة الإسلامية (أبو مؤنس، 2016). حيث يمكن اعتبار أهم ما يجذب الشريحة المتدينة للتعامل مع المصارف الإسلامية هو سمعة هذا المصرف، وسمعة موظفيه وهيئة رقبته الشرعية. وبمجرد وجود ما يسيء إلى هذه السمعة ستقوم هذه الفئة بسحب مدخراتها والانصراف عن التعامل مع هذا المصرف. مما يؤدي لمشاكل في السيولة تؤثر على الربحية.

5. المخاطر القانونية

قد يندرج هذا النوع من المخاطر ضمن المخاطر التشغيلية ويشير إلى عدم تنفيذ العقود المالية. وذلك لأسباب تتعلق بضعف التشريعات والضوابط الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. سواء أكانت تلك التشريعات والضوابط الرقابية خارجية أم داخلية تتعلق بإدارة المصرف وموظفيه. وتواجه البنوك الإسلامية مخاطر قانونية ناجمة من عدم ملاءمة الغطاء القانوني والنظام القضائي مع طبيعة العقود التي تنفذها، ويعزز هذه المخاطر أيضاً عدم تنميط العقود المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية. (مشعل، 2019)

6. مخاطر السوق:

ويشير هذا النوع إلى التغيرات في الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى الأصول والأدوات المستخدمة. ويندرج تحت هذا النوع مخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الفائدة. وتتأثر البنوك بهذا النوع من المخاطر نظراً لعدم استقرار عوامل السوق. ومن المتوقع أن تتعرض البنوك الإسلامية لهذا النوع من المخاطر بنفس الدرجة التي تتعرض لها البنوك التقليدية. (مشعل، 2019). أو ربما بدرجة أعلى في حال تذبذب أسعار السلع المباعة عن طريق المرابحة مما يؤثر على فرص إعادة الاستثمار المتاحة في السوق.

أظهرت نتائج الأدبيات السابقة أن ضعف جودة الأصول (مخاطر الائتمان) وانخفاض مستويات السيولة (مخاطر السيولة) كانا السببين الرئيسيين لانخفاض ربحية البنوك وإخفاقها. لذلك، تستخدم إدارة البنك استراتيجية تنويع المحافظ و/أو زيادة حيازاتها السائلة لتقليل هذه المخاطر خاصة خلال فترات عدم اليقين المتزايد. (AbdelRazzaq, 2018)

ثانياً: مخاطر خاصة بالمصارف الإسلامية

وهي نتيجة لالتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية والتزامها بالمعايير الشرعية واعتبار المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المحاسبة والمراجعة في البحرين ملزمة لها بنص المرسوم التشريعي رقم 35 لعام (2005). ويمكن تصنيفها كالآتي:

1. مخاطر ناجمة عن عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تعد الشريعة هي العمود الفقري للمصارف الإسلامية، فهي أساس الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة والجمهور بشكل عام. وبوصفها مؤسسة تعمل ضمن نطاق الشريعة، يجب أن تلتزم بالشريعة من البداية إلى النهاية من حيث أهدافها وأنشطتها وعملياتها وإدارتها. (Rosman et al, 2016) يمكن أن تُعزى جودة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية إلى قواعد الشريعة التي تحظر المضاربة البحتة بالمال، أو الاستثمارات الوهمية غير المدعومة بتملك الأصول الحقيقية (Nour Aldeen et al, 2020)

لكن عدم الامتثال لأحكام الشريعة برمتها سيعرض المصرف الإسلامي للمخاطر. فقد تنشأ بعض الأخطار عبر ظهور الأنشطة الاحتيالية والتفسير الخاطئ لقواعد الشريعة. (AbdelRazzaq, 2018) حيث قد تتحول عمليات التمويل في المصارف إلى عمليات صورية الغاية منها هي الإقراض بفائدة، تحت غطاء التمويل الإسلامي، وقد يتطور الأمر ليصبح نظاماً عامّاً للمصارف في دولة معينة نتيجة تحالف هذه المصارف.

2. مخاطر الاستثمار

تستند فكرة المخاطرة في الاستثمار إلى مبدأ العدل وذلك بإقامة التوازن بين أطراف التعاقد على ضوء القواعد الفقهية التي تجعل الخراج لمتحمل الضمان وتجعل الغرم على مستحق الغنم¹، ويقوم مبدأ

¹ - قاعدة "الخراج بالضمان" من مرتكزات التمويل الإسلامي، وتعني "أن من كان ضمان المبيع عليه فربحه له". ويرادفها في المعنى قاعدة الغرم بالغنم، وتعني أن الحق في الحصول على العائد (الغنم) يرتبط بالمسئولية عن تحمل الخسارة (الغرم). واستناداً إلى هذه القاعدة يقوم التمويل الإسلامي على الربط بين العائد وبين المسئولية عن الملكية ولا يمكن للمالك تحويل مخاطر الملكية إلى الطرف الآخر في العقد. وهذا خلافاً للتمويل بالقرض الربوي الذي يقوم على الفصل بين الحق

المخاطرة على فكرة عدم معارضة العدل في المعاملات المالية، بدليل أن سلبها يعد مظهراً من مظاهر الظلم وإخلالاً لميزان العدل فلا يجتمع مغنمان لطرف (ضمان سلامة رأس المال، وضمان العائد)، بينما يستحق الطرف الآخر مغرمين (خسران الجهد، وجبران رأس المال للطرف الأول). لذلك فإن الحكمة التشريعية لمبدأ المخاطرة هي تحقيق المصلحة. (حماد، صفحة 17). فمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر بين الطرفين يحول جزء من المخاطر من المصارف الإسلامية إلى المودعين الاستثماريين. ومع ذلك، فإن جانب الأصول لدى البنوك يعاني أيضاً من زيادة مستوى مخاطر الائتمان. (Quan et al, 2019)

3. المخاطر الناجمة عن التعدي والتقصير

وهي حالة خاصة في المصارف الإسلامية بالنظر إلى ميزة تقاسم الأرباح والخسائر في الاستثمار الإسلامي.

ويقصد بالتعدي كما عرفته المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة: مجاوزة الحد الذي أذن به الشرع، أو الذي اتفق عليه طرفا العقد من الشروط القابلة للتنفيذ في العادة، أو الذي أقره العرف المعترف، عند التصرف في محل العقد (مضاربة أو وكالة استثمارية) سواء كانت المجاوزة عن قصد أم لا. أما التقصير فهو ترك مدير الاستثمار القيام بما أمر به الشرع، أو ما اتفق عليه طرفا العقد، أو دل عليه العرف المعترف، من التصرف في محل الاستثمار. (الأيوفي، 2017، صفحة 1311)

أي هي المسؤولية القانونية الناشئة عن خرق المصرف لعقد الاستثمار عبر سوء إدارة أموال المستثمرين. وتعرض هذه المسؤولية القانونية البنك للخسائر المباشرة المرتبطة بخرق مسؤوليته تجاه أصحاب الحسابات، والخسائر غير المباشرة المرتبطة بانخفاض سعر السوق لأسهمه المدرجة بسبب السمعة. (AbdelRazzaq, 2018)

في الحصول على عائد، والمسؤولية عن الملكية أو عن تحمل الخسارة. فالمقرض رغم ملكيته للقرض لكنه غير مسئول عن الخسارة، وفي الوقت نفسه يكون مستحقاً للعائد. (مشعل، 2019)

4. مخاطر معدل العائد

ينشأ عندما يتم وضع توقعات مرتفعة للعائد على حسابات الاستثمار والإعلان عنها، على الرغم من أن المعدل الفعلي لا يمكن تحديده بالضبط قبل نهاية فترة الاستثمار. (AbdelRazzaq, 2018) مما يؤدي لشعور العملاء بالغبن عند حصولهم على عائد أقل من التوقعات المعلنة. ومن آثاره الجانبية أنه عندما تتعرض المصارف الإسلامية لضغوط تقوم بدفع معدل عائد لأصحاب حسابات الاستثمار أعلى من المعدل الذي حققته نتيجة الاستثمار، من أجل تشجيع أصحاب حسابات الاستثمار على عدم سحب أموالهم. (AbdelRazzaq, 2018) حيث يقوم المساهمون بالتبرع بجزء من أرباحهم لصالح المودعين لتغطية الخسارة أو الربح القليل، حماية للمصرف ومن أجل الحفاظ على المودعين. ويتوجب على المصرف الإفصاح عن هذا التبرع ضمن بياناته المالية وفقاً للمعيار رقم 40 توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة البند 6/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (الأيوفي، 2017، صفحة 1020)

5. تجنب الإيرادات الناجمة عن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية

ويقصد به الإيرادات المتحصلة للمصرف بطريقة ممنوعة شرعاً. مثل حصول المصرف الإسلامي على فوائد نتيجة ضرورة تعامله مع بنوك تقليدية، أو المبالغ الزائدة خطأً في صناديق الصرافين ولم يُعرف صاحبها (زيادات الصرافين)، فهذه المبالغ لا تتم معاملتها كإيراد كما في البنوك التقليدية، وإنما يتم عرضها على هيئة القابة الشرعية للمصرف لتتخذ القرار في استبعادها من الأرباح وصرفها في أوجه الخير.

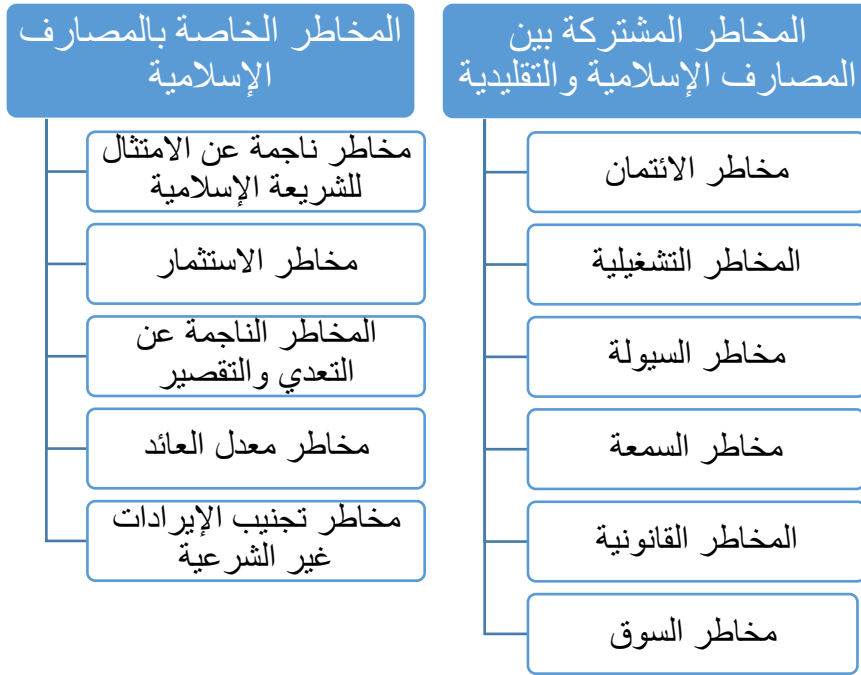
ويمكن أن تظهر الإيرادات غير الشرعية أيضاً نتيجة وجود خطأ شرعي في المعاملة، لأنه مهما تم وضع أطر تنظيمية شرعية لتسلسل سير المعاملة وصحتها يمكن أن تحدث الأخطاء نتيجة لجهل الموظف أو تلاعب العميل أو غير ذلك من الأسباب، حيث يتم استبعاد الأرباح بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمصرف. وهذه المبالغ قد تؤثر على سمعة المصرف وبالتالي ربحيته سلباً حيث يتعبر العملاء أن المصرف متهاون في أساليب الرقابة الشرعية لديه، أو قد تؤثر إيجاباً فيعتبر العملاء أنه في حال وقوع

الخطأ فإن المصرف يقوم بتصحيحه مباشرة والإعلان عنه، مما يضمن صحة الباقي من معاملاته والتزامه بالشريعة الإسلامية.

ووفقاً للمعيار رقم 1 العرض والإفصاح العام للقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تفصح القوائم المالية عن مبالغ وطبيعة المكاسب التي تحققت للمصرف من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة وكذلك مبالغ وطبيعة ما صرف لأغراض لا تبيحها الشريعة، وطريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة أو الموجودات المترتبة على الصرف المخالف للشريعة. (الأيوفي، 2015، صفحة 86)

ويمكننا تمثيل المخاطر السابقة عبر الشكل الآتي:

الشكل 17 تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الخامس: الدراسة العملية والتحليلية

ويشتمل على:

— المبحث الأول:

مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية

— المبحث الثاني:

التحليل الإحصائي

— المبحث الثالث:

الاستنتاجات والمقترحات

المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية

سيتم في هذا المبحث تحديد مجتمع وعينة الدراسة وتقديم لمحة عن هذا المجتمع ثم عرض الأساليب الإحصائية التي تم اتباعها.

أولاً: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يمثل جميع القوائم المالية للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، وهو نفسه عينة الدراسة حيث تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة تبعاً لقلّة عدد المصارف الإسلامية في سورية، وهي بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة، وشملت الفترة المدروسة السنوات من عام 2010 وحتى عام 2020.

ثانياً: لمحة عن المصارف الإسلامية في سورية¹

بدأت المصارف الإسلامية في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي السوري رقم 35 لعام 2005 القاضي بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية، بحيث يتضمن عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً، ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار وتعتمد هذه المصارف في عملها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

¹ - التقارير السنوية للمصارف الإسلامية السورية بالإضافة لمواقعها الرسمية

[/https://www.siib.sy](https://www.siib.sy)

[/https://www.albaraka.com.sy](https://www.albaraka.com.sy)

[/https://chambank.com/ar](https://chambank.com/ar)

ويمكن إيجاز لمحة عن هذه المصارف في الشكل الآتي:

الشكل 18 نبذة عن المصارف الإسلامية العاملة في سورية



تأسس بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سورية، كشركة مساهمة مغلقة في 7 أيلول 2007، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية - سجل تجاري رقم 14809 وسُجِّل في سجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15، يتخذ بنك الشام الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطة وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية.



تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغلقة عامة و برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية. بدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام 2007 من خلال فرعين مصرفيين.

قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.



تم الترخيص لبنك البركة سورية ش.م.س.ع كشركة مساهمة مغلقة عامة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 48 /م.و الصادر بتاريخ 28 حزيران 2007 والمعدل بالقرار رقم 6 /م.و بتاريخ 18 كانون الثاني 2009 وبموجب السجل التجاري رقم 16059 الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2009

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية والمواقع الرسمية للمصارف الإسلامية السورية

ثالثاً: أداة الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والمؤشرات المتمثلة فيما يلي:

المؤشرات

تم استخدام 8 مؤشرات مستقلة وهي نسبة السيولة، وإجمالي الأصول (كتعبير عن حجم المصرف)، والربح الناجم عن إعادة تقييم القطع البنوي، والربح بعد استبعاد تقييم مركز القطع البنوي، ومعدل كفاية رأس المال، والمحظة الائتمانية، وتغير سعر الصرف. كما تم إضافة متغير جديد لم يسبق وروده في الدراسات السابقة لخصوصية حالة المصارف الإسلامية السورية في الفترة المدروسة وهو متغير وهمي (dummy variable) حول العقوبات الاقتصادية المباشرة التي فرضت على مصرفين من أصل ثلاثة مصارف في العينة المدروسة.

بالإضافة لمؤشرين تابعين لقياس الربحية وهما معدل العائد على متوسط الأصول ROAA ومعدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE، نظراً لأن الأرباح هي متغير تدفق يحدث خلال العام، وحيث كانت نتائج المتوسطات أفضل من نتائج نسبي ROA و ROE عند تطبيقها على العينة المدروسة. وفيما يلي شرح لطريقة احتساب المتغيرات:

جدول 3 شرح المتغيرات وطريقة حسابها

نوع المتغير	اسم المتغير	شرح المتغير وطريقة حسابه
متغير مستقل	نسبة السيولة LQR	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
متغير مستقل	حجم المصرف Size	ويعبّر عنه بإجمالي الأصول (مجموع الموجودات) كما في بيان المركز المالي للمصارف
متغير مستقل	أرباح تقييم مركز القطع البنوي	الربح الناجم عن إعادة تقييم القطع البنوي كما في بيان الدخل المرحلي للمصارف
متغير مستقل	الربح بعد استبعاد تقييم القطع البنوي	الربح الصافي – الربح الناجم عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي

شرح المتغير وطريقة حسابه	اسم المتغير	نوع المتغير
نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما في البيانات المرحلية الربعية للمصارف	معدل كفاية رأس المال CAR	متغير مستقل
وهي صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية كما في بيان المركز المالي للمصارف	المحفظة الائتمانية	متغير مستقل
نسبة (سعر الصرف للربع الحالي - سعر الصرف للربع السابق) إلى سعر الصرف للربع السابق	تغير سعر الصرف	متغير مستقل
وهي متغير وهمي تم إنشاؤه لمعرفة أثر العقوبات على الربحية، بحيث (0 لا يوجد عقوبات- 1 يوجد عقوبات)	العقوبات الاقتصادية	متغير مستقل
نسبة الربح الصافي إلى متوسط إجمالي الأصول	معدل العائد على متوسط الأصول ROAA	متغير تابع
نسبة الربح الصافي إلى متوسط حقوق الملكية	معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE	متغير تابع

المصدر: من إعداد الباحثة

الأسلوب الإحصائي المستخدم

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25 (Statistical Package for Social Science) لإجراء الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار. كما تم استخدام برنامج Eviews 9 لإجراء اختبار السببية ومعرفة العوامل المؤثرة في الربحية لعدم وجود هذا الاختبار في برنامج SPSS.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

تكونت هذه الدراسة من 10 متغيرات وكان عدد مشاهدات الدراسة 126 لكل متغير (42 مشاهدة في كل مصرف) حيث تم الاعتماد على الإفصاحات الربعية لهذه المصارف.

أولاً: الإحصاء الوصفي

قبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لابد من وصفٍ لأهم بيانات العينة المدروسة وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الأكثر ملاءمة للدراسة وهي المتوسط الحسابي كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 4 الإحصاءات الوصفية

اسم المصرف	نسبة السيولة	الربح المخالف للشرعية	مخصص الديون المشكوكة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الودائع	المحفظة الائتمانية	المصاريف التشغيلية
BBSY	0.64	111,537	3,674,765,280	197,314,988,491	20,556,036,408	24,153,607,975	19,862,862,539	885,016,833
Cham	0.67	765,564	1,647,935,320	108,961,529,661	17,258,423,962	15,405,084,095	28,216,051,272	612,726,267
SIIB	0.60	462,316	9,486,855,684	264,900,583,616	20,667,233,206	70,944,632,254	93,675,708,763	1,186,224,922
Total	0.64	446,472	4,936,518,761	190,392,367,256	19,493,897,859	36,834,441,442	47,251,540,858	894,656,007

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام المتوسط الحسابي في برنامج Excel

حيث يتبين أن بنك سورية الدولي الإسلامي يعتبر الأكبر من حيث إجمالي الأصول وإجمالي حقوق الملكية يليه بنك البركة ثم الشام، ويوجد مسافة كبيرة بين بنك سورية الإسلامي وبنك الشام تتجاوز الضعف من حيث إجمالي الأصول، بينما تتقارب المسافة في حقوق الملكية بين سورية الإسلامي والبركة. كما أن المحفظة التمويلية الأكبر كانت من نصيب سورية الإسلامي وهي تفوق باقي المصارف بأكثر من ثلاثة أضعاف، وبالتالي فمخصص الديون المشكوك في تحصيلها أيضاً يتبع المحفظة الأكبر لأنه يتناسب طردياً معها. وكذلك من الطبيعي أن تكون المصاريف التشغيلية الكبيرة للبنك الأكبر حجماً.

وكانت فروقات الودائع بين هذه المصارف كبيرة جداً فتفوق سورية الإسلامي على البركة بما يقارب ثلاثة أضعاف حجم الودائع بينما تفوق على الشام بما يزيد على أربعة أضعاف. بينما كانت نسبة السيولة متقاربة جداً.

أما الربح المخالف للشريعة الإسلامية فهو بند تنفرد فيه البيانات المالية للمصارف الإسلامية، ويتم الإفصاح عنه للمزيد من الشفافية ولطمأنة العملاء إلى أن استثمار أموالهم يتم بالطرق المباحة شرعاً وأن أي خطأ ينجم عنه ما يخالف الشريعة يتم صرفه في أوجه الخير. إلا أن كبر أو صغر هذا المبلغ بمجمله قد لا يعبر وحده عن قوة أو ضعف النظام الرقابي، ولا يعني أن هذا المبلغ هو نتيجة خطأ من المصرف في التنفيذ فقط، وإنما قد يكون نتيجة عمولات ربوية بسبب التعامل مع مصارف تقليدية مراسلة في الخارج وهذا الأمر لا غنى عنه لعدم وجود البديل الإسلامي. وبالتالي لا يمكننا تقييم النظام الرقابي لهذه المصارف بناء على الرقم المجلل للأرباح غير الشرعية دون الدخول في تفاصيلها ومصادرها.

ثانياً: تحليل الارتباط

تم استخدام اختبار بيرسون لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وجاءت نتيجة الاختبار ك الآتي:

جدول 5 تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

		Correlations							
		تغير سعر الصرف	صافي الربح دون تقييم القطع البنوي	المحفظة الانتمائية	العقوبات الاقتصادية	ارباح تقييم القطع البنوي	إجمالي الأصول	معدل كفاية رأس المال	نسبة السيولة
تغير سعر الصرف	Pearson Correlation	1	.256**	.235**	.010	.446**	.284**	-.028-	.037
	Sig. (2-tailed)		.004	.008	.909	.000	.001	.755	.679
صافي الربح دون تقييم القطع البنوي	Pearson Correlation		1	.273**	.051	.230**	.404**	-.166-	-.187-*
	Sig. (2-tailed)			.002	.574	.010	.000	.063	.036
المحفظة الانتمائية	Pearson Correlation			1	.411**	.418**	.876**	-.387-**	-.081-
	Sig. (2-tailed)				.000	.000	.000	.000	.364
العقوبات الاقتصادية	Pearson Correlation				1	.079	.306**	-.317-**	-.045-
	Sig. (2-tailed)					.381	.001	.000	.613
ارباح ناجمة عن تقييم القطع البنوي	Pearson Correlation					1	.516**	-.174-	.063
	Sig. (2-tailed)						.000	.052	.483
إجمالي الأصول	Pearson Correlation						1	-.551-**	.016
	Sig. (2-tailed)							.000	.858
معدل كفاية رأس المال	Pearson Correlation							1	-.089-
	Sig. (2-tailed)								.324
نسبة السيولة	Pearson Correlation								1
	Sig. (2-tailed)								

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

◀ وجود علاقة ارتباط طردية قوية معنوية عند مستوى دلالة 0.01 بين المتغير المستقل المحفظة الائتمانية والمتغير المستقل إجمالي الأصول بمعنى أنه كلما زاد التغير في المحفظة الائتمانية زاد إجمالي الأصول. وهذا أمر طبيعي لأن المحفظة الائتمانية هي أحد مكونات موجودات المصارف الإسلامية.

◀ عدم وجود علاقة قوية معنوية بين بقية المتغيرات المستقلة. وبالتالي يمكننا إجراء تحليل الانحدار.

كما تم استخدام اختبار بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وجاءت نتيجة الاختبار كما في الجدول الآتي:

جدول 6 تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

Correlations											
		ROAA	ROAE	ارباح ناجمة عن تقييم القطع البنوي	تغير سعر الصرف	العقوبات الاقتصادية	نسبة السيولة	معدل كفاية رأس المال	صافي الربح دون تقييم القطع البنوي	إجمالي الأصول	المحفظة الائتمانية
ROAA %	Pearson Correlation	1	.927**	.549**	.664**	-.038-	.054	-.146-	.377**	.157	.090
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.674	.545	.104	.000	.079	.316
ROAE %	Pearson Correlation		1	.675**	.680**	-.014-	.043	-.175-	.499**	.308**	.248**
	Sig. (2-tailed)			.000	.000	.880	.634	.051	.000	.000	.005

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

أن أقوى علاقة ارتباط كانت بين معدل العائد على متوسط حقوق الملكية وتغير سعر الصرف، ثم أرباح تقييم القطع البنوي. ويليهما العائد على متوسط إجمالي الأصول وتغير سعر الصرف، ثم أرباح تقييم القطع البنوي.

بينما أقل ارتباط كان بين نسبة السيولة والربحية بشقيها.

ثالثاً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد

سيتم اختبار الفرضيات من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد حيث سيتم تحديد علاقة جميع المتغيرات المستقلة معاً مع المتغيرين التابعين كل على حدة من خلال نموذجين.

النموذج الأول الربحية مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية

جدول 7 ملخص النموذج الأول

Model Summary			
R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.896 ^a	.802	.788	5.702

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط $R=0.896$ وهي جيدة
- مربع معامل الارتباط $R^2=0.802$ أي أن العوامل مجتمعة تؤثر في متوسط معدل العائد على حقوق الملكية وأن هذه العوامل تفسر 80.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

جدول 8 تحليل الأنوفا

ANOVA ^a					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	15412.649	8	1926.581	59.236	.000 ^b
Residual	3805.269	117	32.524		
Total	19217.918	125			

a. Dependent Variable: ROAE %

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

من خلال الجدول السابق نجد أن $Sig=0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذا سوف نقوم برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة والربحية ممثلة بالمتغير التابع ROAE.

جدول 9 نتائج تحليل الانحدار المتعدد

	Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
(Constant)	10.075	2.082		4.840	.000	
X1	تغير سعر الصرف	31.395	3.428	.431	9.159	.000
X2	صافي الربح دون تقييم القطع البنوي	3.800	.000	.424	8.787	.000
X3	المحفظة الائتمانية	4.987	.000	.361	3.649	.000
X4	العقوبات الاقتصادية	-2.454-	1.206	-.096-	-2.035-	.044
X5	ارباح ناجمة عن تقييم القطع البنوي	1.654	.000	.554	10.603	.000
X6	إجمالي الأصول	-3.988	.000	-.708-	-6.102-	.000
X7	معدل كفاية رأس المال	-18.173-	3.666	-.269-	-4.957-	.000
X8	نسبة السيولة	2.673	1.389	.084	1.924	.057

a. Dependent Variable: ROAE %

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

يمكننا من خلال الجدول السابق بناء النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

$$ROAE = 10.075 + 31.395 X1 + 3.8 X2 + 4.987 X3 - 2.454 X4 + 1.654 X5 - 3.988 X6 - 18.173 X7 + 2.673 X8 + e$$

حيث إن e تمثل الخطأ العشوائي وهو ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج

ونلاحظ أن:

◀ العلاقة طردية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة (تغير سعر الصرف وصافي الربح دون تقييم القطع البنوي والمحفظة الائتمانية والأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي) والمتغير التابع وهو الربحية مفاصةً بمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية.

- نلاحظ أن نتائج التحليل جاءت مطابقة لما تمت مناقشته في العلاقة بين سعر الصرف والأرباح الناجمة عن إعادة تقييم القطع البنوي من حيث تطبيق المعيار المحاسبي رقم 21 "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".
- مع أهمية الربح الناجم عن تقييم مركز القطع البنوي إلا أن الربح الصافي بعد استبعاد أثر القطع تأثيره أقوى، فكلما زاد الربح الناجم عن تقييم مركز القطع البنوي بمقدار وحدة واحدة زادت الربحية بمقدار 1.564 بينما كلما زادت الربح الصافي بعد استبعاد أثر القطع بمقدار وحدة واحدة زادت الربحية بمقدار 3.8.
- والعلاقة الطردية المعنوية بين المحفظة الائتمانية والربحية تعني أن المصارف الإسلامية تقوم بإدارة هذه المحافظ بشكل جيد عبر صيغ التمويل الإسلامية، حيث يقوم المصرف باستثمار أموال المودعين والمساهمين من خلال المحفظة؛ فكلما كبر حجم المحفظة ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية لأن للبنك نسبة من الاستثمار هي حصته كمضارب وعادة تصل نسبته إلى 40%.

◀ أما العلاقة الطردية غير المعنوية بين السيولة والربحية فهي تخالف المفهوم العام للتعارض بين الربحية والسيولة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن انخفاض نسبة السيولة لدى المصرف يؤدي إلى انخفاض قدرته على منح التمويلات، أو حاجته للاقتراض، والربحية المنخفضة لن تقوم بتوليد تدفقات نقدية كافية وبالتالي الدخول في حلقة مفرغة.

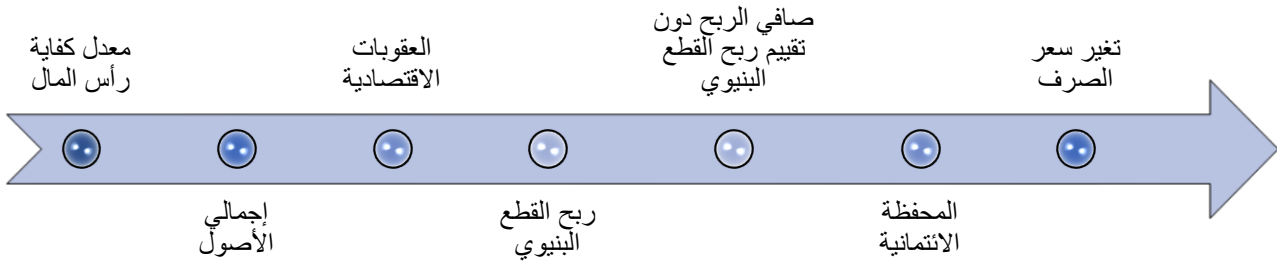
◀ العلاقة عكسية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة (حجم البنك ومعدل كفاية رأس المال والعقوبات الاقتصادية) والمتغير التابع وهو الربحية مقياساً بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.

- العلاقة العكسية المعنوية بين حجم البنك والربحية تُفسر بأن الفترة المدروسة كانت من بدايات عمر المصارف الإسلامية السورية والمصارف في سنوات التأسيس تسعى لزيادة حجمها وحصتها السوقية على حساب ربحيتها.

- العلاقة العكسية المعنوية بين معدل كفاية رأس المال والربحية يمكن عزوها إلى أن العلاقة بين المخاطر ومعدل كفاية رأس المال علاقة عكسية، وزيادة المخاطر تعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الربحية. بالإضافة لإجراءات زيادة رأس المال المفروضة على المصارف الإسلامية وبالتالي قيام هذه المصارف بالتضحية بجزء من الربح وضمه لرأس المال، مما يؤدي لانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

- العلاقة العكسية المعنوية بين العقوبات الاقتصادية والربحية تعد علاقة منطقية ومتوافقة مع النتائج التي توصلنا إليها سابقاً.
- وبناء على نتيجة تحليل الانحدار يمكننا ترتيب العوامل من حيث قوة علاقتها مع الربحية ممثلة بالعائد على متوسط حقوق الملكية كما في الشكل الآتي:

الشكل 19 ترتيب العوامل المؤثرة في الربحية ROAE من حيث القوة



المصدر: من إعداد الباحثة

النموذج الثاني الربحية مقاسة بمعدل العائد على متوسط إجمالي الأصول

جدول 10 ملخص النموذج

Model Summary			
R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.824 ^a	.679	.657	.965433618100606

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط $R=0.824$ وهي جيدة
- مربع معامل الارتباط $R^2=0.679$ أي أن العوامل مجتمعة تؤثر في معدل العائد على متوسط الأصول وأن هذه العوامل تفسر 67.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

جدول 11 تحليل الأنوفا

		ANOVA ^a				
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	230.322	8	28.790	30.889	.000 ^b
	Residual	109.051	117	.932		
	Total	339.374	125			

a. Dependent Variable: ROAA %

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

من خلال الجدول السابق نجد أن Sig=0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذا سوف نقوم برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة والربحية ممثلة بالمتغير التابع ROAA.

جدول 12 نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Coefficients ^a				
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	1.496	.352		4.244	.000
X1	تغير سعر الصرف	4.949	.580	.511	8.528	.000
X2	صافي الربح دون تقييم القطع البنوي	3.879	.000	.326	5.299	.000
X3	المحفظة الائتمانية	3.651	.000	.199	1.578	.117
X4	العقوبات الاقتصادية	-.216-	.204	-.064-	-1.057-	.293
X5	ارباح ناجمة عن تقييم القطع البنوي	1.842	.000	.464	6.973	.000
X6	إجمالي الأصول	-5.144	.000	-.687-	-4.650-	.000
X7	معدل كفاية رأس المال	-2.807-	.621	-.312-	-4.523-	.000
X8	نسبة السيولة	.270	.235	.064	1.149	.253

a. Dependent Variable: ROAA %

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي

يمكننا من خلال الجدول السابق بناء النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

$$ROAA = 1.496 + 4.949 X1 + 3.879 X2 + 1.842 X5 - 5.144 X6 - 2.807 X7 + e$$

حيث إن e تمثل الخطأ العشوائي وهو ذلك الجزء من الربحية الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج

ونلاحظ أن:

◀ **العلاقة طردية ومعنوية** بين المتغيرات المستقلة (تغير سعر الصرف وصافي الربح دون تقييم القطع البنوي والأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي) والمتغير التابع وهو الربحية مقاسةً بمعدل العائد على متوسط الأصول

- نلاحظ أن نتائج التحليل جاءت مطابقة لما تمت مناقشته في العلاقة بين سعر الصرف والأرباح الناجمة عن إعادة تقييم القطع البنوي من حيث تطبيق المعيار المحاسبي رقم 21 "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

◀ **العلاقة عكسية ومعنوية** بين المتغيرات المستقلة (حجم البنك ومعدل كفاية رأس المال) والمتغير التابع وهو الربحية مقاسةً بمعدل العائد على متوسط الأصول.

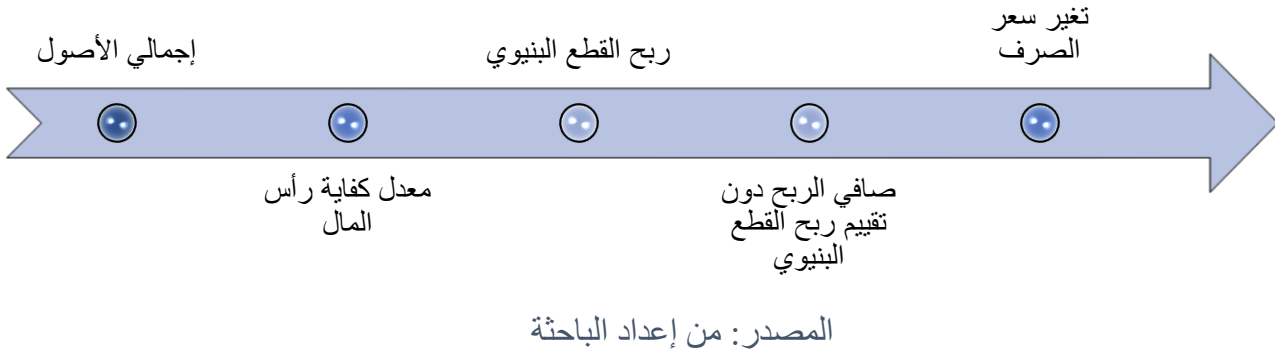
- العلاقة العكسية المعنوية بين حجم البنك والربحية يمكن تفسيرها بأن حجم البنك تم قياسه بإجمالي الأصول وبالتالي كلما زاد إجمالي الأصول انخفضت الربحية مقاسةً بمعدل العائد على متوسط الأصول.

- العلاقة العكسية المعنوية بين معدل كفاية رأس المال والربحية يمكن عزوها إلى أن العلاقة بين المخاطر ومعدل كفاية رأس المال علاقة عكسية، وزيادة المخاطر تعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الربحية.

◀ **أما بقية العلاقات فهي غير معنوية** بين المتغيرات المستقلة المحفظة الائتمانية والعقوبات الاقتصادية ونسبة السيولة والمتغير التابع وهو الربحية مقاسةً بمعدل العائد على متوسط الأصول.

وبناء على نتيجة تحليل الانحدار يمكننا ترتيب العوامل من حيث قوة علاقتها مع الربحية ممثلة بالعائد على متوسط إجمالي الأصول كما في الشكل الآتي:

الشكل 20 ترتيب العوامل المؤثرة في الربحية ROAA من حيث القوة



رابعاً: تحليل السببية

يعتبر الارتباط بين المتغيرات هو العنصر الأهم في تحليل الظواهر الاقتصادية، إلا أن الارتباط بحد ذاته لا يعني وجود علة أو سبب ما بين المتغيرات بقدر ما يعبر عن الاقتران زماناً أو مكاناً. ويعد تحليل السببية منهجاً تجريبياً يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات واتجاه العلاقة السببية بينها وبالتالي تحديد المتغير التابع والمستقل. وعند تطبيق اختبار غرينجر Granger على برنامج Eviews الإحصائي توصلنا إلى الآتي:

جدول 13 نتائج تحليل السببية

Pairwise Granger Causality Tests		
Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
CAPITAL_EX_RATE_INCOME does not Granger Cause ROAA__	0.36125	0.6976
CAPITAL_EX_RATE_INCOME does not Granger Cause ROAE__	1.13639	0.3246
CAR does not Granger Cause ROAA__	0.42518	0.6547
CAR does not Granger Cause ROAE__	1.21968	0.2991
CREDIT_PORFOLIO does not Granger Cause ROAA__	0.06313	0.9389
CREDIT_PORFOLIO does not Granger Cause ROAE__	1.57573	0.2113
EXCHANGE_GROWTH does not Granger Cause ROAA__	3.66993	0.0285
EXCHANGE_GROWTH does not Granger Cause ROAE__	2.95177	0.0562
LIQ does not Granger Cause ROAA__	1.47135	0.2339
LIQ does not Granger Cause ROAE__	0.64725	0.5254

Pairwise Granger Causality Tests

Lags: 2

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
NET_INCOME_WITHOUT_CAPIT does not Granger Cause ROAA__	0.05732	0.9443
NET_INCOME_WITHOUT_CAPIT does not Granger Cause ROAE__	0.26318	0.7691
SANCTIONS does not Granger Cause ROAA__	0.46413	0.6299
SANCTIONS does not Granger Cause ROAE__	0.29359	0.7461
TOTAL_ASSETS does not Granger Cause ROAE__	1.09718	0.3373
TOTAL_ASSETS does not Granger Cause ROAA__	0.18679	0.8299

المصدر: حسابات الباحثة على بيانات العينة باستخدام برنامج 9 Eviews الإحصائي

◀ لا يمكننا رفض فرضية العدم في المتغيرات التالية (نسبة السيولة - إجمالي الأصول - الربح الناجم عن إعادة تقييم القطع البنوي - الربح دون تقييم مركز القطع البنوي - معدل كفاية رأس المال - المحفظة الائتمانية - العقوبات الاقتصادية) وبالتالي فإنه لا يوجد علاقة سببية إحصائية بينها وبين الربحية.

◀ أما بالنسبة لتغير السعر الصرف فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة وبالتالي فإنه يوجد علاقة سببية إحصائية بين تغير سعر الصرف والربحية، وسعر الصرف هو سبب للربحية إحصائياً.

خامساً: اختبار الفرضيات

جدول 14 اختبار الفرضيات

النتيجة	نص الفرضية	
رفض	يوجد علاقة معنوية بين نسبة السيولة وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول	الفرضية الأولى
رفض	يوجد علاقة معنوية بين نسبة السيولة وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين الربح دون تقييم القطع البنوي وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين الربح دون تقييم القطع البنوي وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين الأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين الأرباح الناجمة عن تقييم القطع البنوي وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	

قبول	يوجد علاقة معنوية بين معدل كفاية رأس المال وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين معدل كفاية رأس المال وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
رفض	يوجد علاقة معنوية بين المحفظة الائتمانية وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين المحفظة الائتمانية وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين تغير سعر الصرف وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول	الفرضية الثانية
قبول	يوجد علاقة معنوية بين تغير سعر الصرف وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	
رفض	يوجد علاقة معنوية بين العقوبات الاقتصادية وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط الأصول.	
قبول	يوجد علاقة معنوية بين العقوبات الاقتصادية وربحية البنك مقاسة بمعدل العائد على متوسط حقوق الملكية.	

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة موضوع العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية. وحيث إن هذه العوامل منها ما هو قابل للقياس ومنها ما هو غير قابل للقياس فقد تم عمل مسح شامل للعوامل ضمن الإطار النظري، ثم تم استخدام أسلوب الدراسة التطبيقية لمعرفة العوامل القابلة للقياس والمؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية السورية.

وتوصلت الدراسة إلى الآتي: فيما يخص العوامل الخارجية:

- 1- سعر الصرف هو أقوى العوامل المؤثرة بشكل إيجابي في ربحية المصارف الإسلامية نتيجة لتطبيق المعيار المحاسبي 21 وإعادة تقييم مركز القطع البنوي وإضافته كدخل غير محقق، مما أدى لظهور أرباح أو خسائر غير محققة في قوائم هذه المصارف.
- 2- العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل سلبي في ربحية المصارف الإسلامية السورية لأنها طالت مصرفيين إسلاميين بشكل مباشر.

أما من حيث العوامل الداخلية:

- 3- للمحفظة الائتمانية دور كبير في زيادة الربحية فالتحويل وفق الصيغ الإسلامية يعد العمل الأساسي للمصرف الإسلامي وكلما زادت تمويلات المصرف وحسنت إدارتها زادت الربحية.
- 4- رغم الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في الربحية، فإن الربح الصافي بعد استبعاد تقييم مركز القطع البنوي كان له أثر أكبر من الربح الناجم عن تقييم مركز القطع. وهذا الربح ناجم عن العمليات الحقيقية التشغيلية التي تقوم بها المصارف الإسلامية.

5- حجم البنك يؤثر عكساً في الربحية لأن الفترة المدروسة كانت من بدايات عمر المصارف الإسلامية السورية والمصارف في سنوات التأسيس تسعى لزيادة حجمها وحصتها السوقية على حساب ربحيتها.

6- العلاقة العكسية المعنوية بين معدل كفاية رأس المال والربحية سببها أن العلاقة بين المخاطر ومعدل كفاية رأس المال علاقة عكسية، وزيادة المخاطر تعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الربحية. بالإضافة لإجراءات زيادة رأس المال المفروضة على المصارف الإسلامية وبالتالي قيام هذه المصارف بالتضحية بجزء من الربح وضمه لرأس المال، مما يؤدي لانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

ثانياً: المقترحات

- 1- نتيجة التقلب الكبير في سعر الصرف وأثره على القوائم المالية للمصارف، نوصي بدراسة إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي رقم 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" لضرورة أخذ التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار على مختلف عناصر وبنود قوائم وبيانات النتائج المالية بالسوية نفسها التي أخذت بها التغيرات في أسعار العملات الأجنبية.
- 2- مواصلة السعي لرفع العقوبات المفروضة على بنكي الشام وسورية الدولي الإسلامي حتى يتمكنوا من ممارسة النشاطات المصرفية بشكل طبيعي.
- 3- تحسين وتطوير المحفظة الائتمانية وإدراتها بشكل جيد وتنوعيتها من حيث الاعتماد على منتجات وصيغ تمويل أخرى غير المرابحة للأمر بالشراء، مما من شأنه أن يزيد من فرص الربحية في المصارف الإسلامية.
- 4- دراسة إمكانية تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ضمن معيار (بازل II وبازل III) وأن يكون معدل الكفاية في المصارف الإسلامية أقل من معدله في المصارف التقليدية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أسمهان خلف ، عثمان نقار ، و مؤمنه فاعور. (2018). أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية "دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي. مجلة جامعة حماة، vol.1-No.5، pp155-172.
- أنس البقاعي. (2014). تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(1).
- الأيوفي. (2017). المعايير الشرعية. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.
- الأيوفي. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. الرياض: دار الميمان.
- بسام الحسين، و مأمون حمدان. (2016). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية – دراسة تطبيقية. مجلة جامعة البعث، المجلد 83 العدد 33، 71-104.
- بنك الشام. (13، 5، 2018). بنك الشام. تم الاسترداد من <https://www.chambank.sy/en/163-2015-01-29-13-31-33/341-2018-05-14-09-56-05>
- حسن حزوري. (2018). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية. مجلة جامعة الفرات سلسلة العلوم الأساسية، 73-92.
- حسين القاضي، و محمد هاشم. (2015). الأثر المضلل للتطبيق المنفرد للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 37 العدد 1، 47-68.
- حسين سعيد، و علي أبو العز. (2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية (الصفحات 1-45). عمان: الجامعة الأردنية.
- حمزة عبد الكريم حماد. (بلا تاريخ). مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية مفهومها، طبيعتها، مصادرها، وآثارها.
- رائد نصري أبو مؤنس. (2016). مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية. علوم الشريعة والقانون، 219-231.
- رامي أكرم مزيق، منذر مرهج، و عبد الواحد حمودة. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد 2، 325-345.

رضوان العمار، و زينب مهنا. (2016). دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية. مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 197-216.

رفيق المصري. (2001). النظام المصرفي الإسلامي. دمشق: دار المكتبي.

سامر فنطقي. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. حماة: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

سوق دمشق للأوراق المالية (2010-2020). التقارير المالية السنوية والرابعة للبنوك الإسلامية العاملة في سورية و المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

صالح حميد العلي. (2008). المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: دار النوادر.

عبد الباري مشعل. (2019). المخاطر في البنوك الإسلامية / وصف وتحليل. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 33-39.

عبد الحميد المغربي. (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة: البنك الإسلامي للتنمية-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

عبد الرحمن يسري. (1995). دور المصارف الإسلامية في التنمية. مجلة الاقتصاد الإسلامي-دبي، 167، 25-31.

عبد الرزاق الهيبي. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار أسامة للنشر.

عبد الله يوسف سعادة، هيام محمد الزيدانيين، و باسل يوسف الشاعر. (2017). أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 13 العدد 2، 276-290.

علاء الدين زعتري. (10، 11، 2006). المصارف الإسلامية. تم الاسترداد من موقع الشيخ الدكتور علاء الدين زعتري: <http://alzatari.net/publications/view/6>

القانون 3 لعام 2010-تعديل القانون 28 لعام 2001 حول ترخيص المصارف. (2010).

قاموس المعاني. (21، 12، 2020). تم الاسترداد من [https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81/ar/)

محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مصراته-ليبيا: منشورات جامعة 7 أكتوبر.

محمد عثمان شبير. (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. عمان: دار النفائس.

- المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية. (2001).
- المرسوم التشريعي السوري رقم/35/ لعام/2005 القاضي بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية. (2005).
- المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي. (2012). *المصرفي الإسلامي المعتمد*. البحرين: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مصرف سورية المركزي (1991-2018). *نشرة الناتج المحلي الإجمالي*.
- مصرف سورية المركزي (2007-2020). *نشرات أسعار صرف العملات*.
- مصرف سورية المركزي (2010-2019). *نشرة أسعار المستهلك*.
- مها عبد الرحمن الرشدان. (2009). *العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني*. جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- ميمون العبيد. (2015). *أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية)*. مجلة جامعة البعث، 37(9)، 117-145.
- نجلاء عبد الرحمن، و تهاني الفارسي. (2020). *أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة 2010 - 2019*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 4 العدد 12، 109 - 132.
- نزیه حمّاد. (2008). *معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء*. دمشق: دار القلم.
- هند ضياء عبد الرسول. (2018). *تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف-دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كوردستان ومحافظة الجنوب للفترة من 2010-2016*. مجلة جامعة جبهان- اربيل العلمية، 149-173.
- وفاء الشريف. (2010). *نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية*. عمان: دار النفائس.
- وهبة الزحيلي. (2007). *المعاملات المالية المعاصرة*. دمشق: دار الفكر.
- يوسف كمال محمد. (1993). *فقه الاقتصاد النقدي*. الرياض: دار الصابوني.

- AbdelRazzaq, A. (2018). *The Determinants of Islamic Banking Profitability*. Sydney: Doctoral dissertation, Western Sydney University.
- Abduh, M., & Idrees, Y. (2013). Determinants of Islamic Banking Profitability in Malaysia. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7(2): 204-210, 204-210.
- Al-abedallat, A. (2017). Factors Affecting the Profitability of Banks: A Field Study of Banks Operating in Jordan. *European Scientific Journal*, 141-162.
- Aslam, M., Inamullah , & Ismail, M. (2016). Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan. *International Journal of Operations and Logistics Management*, 115-127.
- Elgadi, E., & Pei-yi Yu, E. (2018). The Profitability of Islamic banking in Sudan. *International Journal of Management Practice*, 233-258.
- Hassan, M., & Abdel-Hameed , M. (2005). Determinants of Islamic Banking Profitability. *ERF Paper*.
- Hassan, S., & Ahmed, R. (2019). Internal Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Bangladesh. *International Journal of Economics and Financial Research*, Vol. 5, Issue. 7, pp: 171-176.
- ICD-REFINITIV. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. Refinitiv Islamic finance.
- IFCI. (2019). *Islamic Finance Country Index –IFCI 2019*. DDCAP Group.
- Johnes, J., Izzeldin, M., Pappas, V., & Alexakis, C. (2018). Performance and Productivity in Islamic and Conventional Banks: Evidence from the Global Financial Crisis. *The International Journal of Theoretical and Applied Papers on Economic Modelling*, Elsevier Ltd., 1-14.
- Joo, B., & Hussanie, I. (2017). Selecting The Right Variable As A Proxy For Profitability - A Propitious Beginning For Researchers. *Rrsearchers World- Journal of Arts, Science & Commerce*, 80-95- Vol.– VIII, Issue – 4(2).

- Jordan , S. (2013). *Islamic banks and profitability: an empirical analysis of Indonesian banking*. MSc(Res) thesis, University of Nottingham.
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2021, 1 22). *WGI*. Retrieved from The Worldwide Governance Indicators (WGI): <http://info.worldbank.org/governance/wgi/>
- kuna. (2009, 6 1). Retrieved from وكالة الأنباء الكويتية:
<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2002422&language=ar>
- Mennawi, A. N., & Ahmed , A. A. (2020). Influential Factors on Profitability of Islamic Banks Evidence from Sudan. *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 12, No.
- Mohamad, M., Abdullah, M., Mohamad, M., & Zainal Abidin, U.-A. (2013). The historical development of modern Islamic banking: A study in South-east Asia countries. *African Journal of Business Management*.
- Muzammil, M., & Siddiqui, D. (2020, Jul 27). Effect of Interest Rates and Bank Size on Profitability of Islamic Banks in an Interactive Model. *SSRN*, 1-43.
- Noman, A. (2015). An Empirical Investigation of Profitability of Islamic Banks in Bangladesh. *Global Journal of Management and Business Research: C Finance*, 15(4 Version 1.0).
- Nour Aldeen, K., Herianingrum, S., & al Agawany, Z. M. (2020). Islamic vs. Conventional Banks in Syria: Analysis on Financial Performances. *Shirkah: Journal of Economics and Business*, 5, 1-26.
- Perry, F., & Rehman, S. (2011). Globalization of Islamic Finance: Myth or Reality? *International Journal of Humanities and Social Science*, 107-119.
- Quan, L. J., Ramasamy, S., Rasiyah, D., Yen, Y., & Pillay, S. (2019). Determinants of Islamic Banking Performance: An Empirical Study in Malaysia. *Humanities & Social Sciences Reviews*, 380-401.
- Rahman, M. M., & Akhter, S. (2015). Bank-Specific Factors Influencing Profitability of Islamic Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology (Dhaka)*, 21-36.

- Rosman, R., Mahbubi Ali, M., Oz, E., & ur Rehman Khokher,, Z. (2016). *Sharī'ah Non-Compliance Risk In The Banking Sector: Impact On Capital Adequacy Framework Of Islamic Banks*. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.
- Said, M., & Ali, H. (2016). An analysis on the factors affecting profitability level of Sharia banking in Indonesia. *Banks and Bank Systems*, 28-36.
- Shahar, W. S., Shahar, W. S., Puad, N. B., Rafdi, N. B., Sanusi, A. S., & Hassin, W. W. (2017). The Historical Development of Islamic Banking. *Proceeding of the 4th International Conference on Management and Muamalah*, (pp. 503-508).

الملاحق

الملاحق رقم 1 قرار مجلس النقد و التسليف رقم 588/م ن//ب4

الجمهورية العربية السورية

مجلس النقد و التسليف

قرار رقم (٥٨٨ / م ن / ب٤)

مجلس النقد و التسليف ،

بناءً على أحكام الفقرة (١-ب) من (المادة ٩٩) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ والفقرة (ب) من المادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ ، وعلى كتاب مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم ١٠٠/٥١١٤ تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ ،

وبغرض الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة لدى المصارف العاملة، بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتياط المصارف بالحد الآمن من الموجودات للغايات المذكورة أعلاه فقد تقرر اعتماد أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف، هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاقات ،

وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ ،

يقرر ما يلي :

الطلب من كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقيد بتعليمات نسب السيولة وفجوات الاستحقاق المبينة أدناه :

مادة ١ - أحكام عامة:

١- السيولة: تتمثل بمدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية .

٢- سلم الاستحقاق: هو أسلوب لقياس السيولة، يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبالية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة .

مادة ٢ -

على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن ٣٠% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠%، تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، كما هو مبين أدناه.

يشمل بسط ومقام نسبة السيولة العناصر التالية :

الملحق رقم 2 قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد والتسليف

قرار رقم (٢٥٣/م/ن/ب/٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام المادة (٩٩) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ ،

واستناداً إلى مقررات بازل للرقابة المصرفية الصادرة في تموز ١٩٨٨ ونيسان ١٩٩٦ الخاصة بقياس كفاية رأس المال وتضمينها مخاطر السوق وانسجاماً مع مقررات بازل (٢) الصادرة في حزيران ٢٠٠٦ المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف ،

وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧ .

يقرر مايلي :

- مادة ١ : اعتماد مشروع التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأم وال الخاصة والطلب إلى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ماورد فيها .
- مادة ٢ : يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧

رئيس مجلس النقد والتسليف
الدكتور أديب ميالة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس
النقد والتسليف
هنا ... ماء عودة

الملحق رقم 3 القرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008

مراكز القمع الأجنبي لدى المصارف

استناداً إلى الفقرتين (ب) و(ج) من المادة 1 1 والفقرات (أ) و(ج) و(د) من المادة 1 2 من القانون رقم / 23 لعام 2002، وبهدف تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي لتنفذ السوري وشمحافظة على قوته يطلب من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقيد بما يلي:

المادة الأولى: مركز القمع التشغيلي الصافي

يجوز للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بمراكز قمع تشغيلية صافية (**Net Open Operational Position**) مدينة أو دائنة (**Short/Long**) بنسبة 5% كحد أقصى من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية المحددة في النموذج رقم (1) المرفق بهذه التعليمات.

يمثل مركز القمع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات بكافة العملات الأجنبية، بعد تزييل مركز القمع البيروي المتشكل حسب المادة الثانية أثناءه، مضافاً إليها صافي الحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية { عملات أجنبية للاستلام (-) عملات أجنبية للتسليم } المحولة إلى الليرات السورية استناداً إلى وسطي سعر الصرف للبيع والشراء المحل في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والسرية بتاريخ احتساب هذا المركز وذلك وفق بيانات الأوضاع المصرفية الصادرة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (4844) تاريخ 2004/8/5 وتعديلاته.

المادة الثانية: مركز القمع البيروي

يجوز للمصرف تكوين مركز قمع بيروي بالعملات الأجنبية الربحية بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف، حيث يحدد في هذه الموافقة عملة المركز وقيمه بالعملات الأجنبية، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز نسبة هذا المركز 60% من صافي الأموال الخاصة للمصرف المحددة في النموذج (1) بتاريخ تشكيل المركز، وعليه يقتضي فتح حسابين داخليين لدى المصرف، الأول خاص بمركز القمع البيروي بالعملات الأجنبية، والثاني خاص بمعادل هذا المركز بالليرات السورية.

لا يجوز للمصرف استخدام هذا المركز للقيام بأية عمليات بيع أو شراء مقابل الليرات السورية أو مذهب أية عملة أجنبية أخرى وذلك طوال مدة الاحتفاظ به، ويمكن للمصرف توظيف هذا المركز بنفس العملة أو العملات الأجنبية التي تم تشكيل المركز بها لدى الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف.

الملحق رقم 4 التعميم رقم 16/8234/ص بتاريخ 2017/10/2

Syrian Arab Republic
Central Bank of Syria
Damasq



الجمهورية العربية السورية
بنك سورية المركزي
دمشق

الرقم: 16/8234/ص
التاريخ: 2017/10/2

الموضوع: التعميم بخصوص تنفيذ عمليات شراء القطع الأجنبي

تعميم

إلى كافة مؤسسات المصارف في الجمهورية العربية السورية

في إطار تنفيذ عمليات شراء القطع الأجنبي من قبل مؤسسات الصرافة بهدف حماية المتعاملين الراغبين
ببيع وفريفت ما يحوزونه من القطع الأجنبي من مصروفات البنكين الجهة استبدال هذه الرتبة لصالحه
البنكية ومن الأرباح على حسابها بما يتكافأ من الأرباحية
وإمعان الإشارة إلى أحكام التعميم رقم 16/8234/ص تاريخ 2017/10/2 للوجه انصافاً العاملة بيننا
الخاصة بالمرافق ربطاً نسخة منه وفي إطار استيفاء اللزوم على المؤسسات في تنفيذ العمليات المذكورة
يطلب إلى كافة مؤسسات المصارف العاملة عند تنفيذ أي عمليات شراء قطع أجنبية تتجاوز مجموع
قيمتها 100 دولار أمريكي للتعجيل الواحد الأية تسليمها وفقاً والمما تمويلها قدرة من حساب المؤسسة
إلى أحد الحسابات المفتوحة بالمصارف لاجل العمى الناتج. وذلك مع مراعاة ما يلي:
1- إعلام العميل الدفع لدى مؤسسة المصارف بأحكام التعميم 16/8234/ص المشار إليه أعلاه الجهة أن
أي عملية تحويل للمبالغ بحساب العميل لقاء عملية شراء القطع الأجنبي سيتم إبلاغها لدى المصرف
على شكل وثيقة ودعوة لأجل مدتها شهر واحد على الأقل.
2- التمسك بالالتزامات والأنظمة الخاصة بهيئة مكافحة غسل الأموال، وتحويل الإرهاب، والقوانين والأنظمة
الناهية عند إجراء عملية التحويل

الإطلاع والتفهم

د. كرم منصور سورية المركزي



تعميماً من التعميم رقم 16/8234/ص تاريخ 2017/10/2 للوجه التعميم

Abstract

This study aims at identifying the factors affecting the profitability of Syrian Islamic Banks. It was divided into external and banking related factors that bank management cannot control, and internal factors that fall under the direct control of the management.

The study population consisted of all three Islamic banks operating in Syria. Banks quarterly data from 2010 until 2020 were used and statistically analyzed using a number of statistical methods through E-views and SPSS statistical programs.

Two models were built to measure the relationship between the study variables, depending on correlation analysis, multiple linear regression, and the causality test. The independent variables are the liquidity ratio (LIQ), size of the bank (SIZ), profit resulting from revaluation of the structural positions of foreign exchange (RSFX), profit after excluding the evaluation of the structural positions of foreign exchange (X- RSFX), the capital adequacy ratio (CAR), the credit portfolio (CP), the exchange rate change (EXC), economic sanctions (ES). The dependent variable was measured by two indicators, the rate of return on average assets (ROAA) and the rate of return on average equity (ROAE).

In the first model, which measures ROAE, the study concluded that there is a direct significant relationship with each of (EXC, X- RSFX, CP, and RSFX), and an inverse significant relationship with each of (SIZ, CAR and ES).

As for the second model, which measures ROAA, it was found that there is a direct significant relationship with each of (EXC, X- RSFX, RSFX), and an inverse significant relationship with both (SIZ and CAR). And a non-significant inverse relationship with both the CP and ES.

In addition to the existence of a direct non-significant relationship between LIQ and profitability with its two indicators.

The study ended with a set of solutions and proposals, the most important of which is studying the possibility of applying the revised capital adequacy standard for Islamic financial institutions no. (15) Issued by the Islamic Financial Services Board (IFSB), in addition to studying the possibility of applying the accounting standard No. 29. With the need to continue improving the credit portfolio and diversifying Islamic banking products.

Key Words: profitability, Syrian Islamic Banks, ROAA, ROAE.